



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير
بعنوان :

دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة

دراسة حالة: وحدة تغذية الأنعام - مستغانم -

إشراف الأستاذ(ة):
- بن موسى ماحي حسينة.

من إعداد الطالب :
• هاني منور

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	الأستاذ(ة): مقيدش فاطمة الزهراء
مقرا	الأستاذ(ة): بن موسى ماحي حسينة.
مناقشا	الأستاذ: معروف جمال

كلمة شكر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عزوجل وأحمده حمدا كثيرا طيبا على إتمام نعمته وتوفيقه وعونه لي والصلاة والسلام على حامل الرسالة ومبلغ الأمانة محمد المصطفى عليه ألف صلاة وألف سلام.

ومن ثم يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان

للأستاذ(ة) المؤطر(ة): بن موسى ماضي حسنية .

التي لم تبخل عليا بتوجيهاتها ونصائحها طيلة إنجاز مذكرة التخرج.

الى كل الاصدقاء: أميرة ، شيما ، صفوان....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ماديا أو معنويا.

وأسال الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء آمين.

اهداء

الحمد والفضل لله أولا وأخرا هو سبحانه وتعالى ولي النعمة وما كان من خير وتوفيق فهو منه.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من منحتني الحب والعطاء إلى من عمرتني بحنانها إلى من

سمرت الليالي لأصل إلى ما أنا عليه إلى التي حققت ألامي وطموحاتي

إلى أمي العنون.

إلى أعز شخص على قلبي وسبقني كذلك إلى من تمنيت أن يكون معي في مثل هذا الوقت

كشاهد على نجاحي وتفوقني إلى من أعاهد على أن أبلغ ذروة نجاحي لأشرفه

إلى روح أبي العزيز.

إلى كل عائلة هاني بدون استثناء.

إلى كل الأصدقاء بدون استثناء.

إلى كل من هم في قلبي ولم يذكروهم قلبي.

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
20	الاطراف المستفيدة من تقييم الأداء.	1-1
22	بنية الميزانية الاقتصادية.	2-1
31	السير العام للمردودية.	3-1
32	الإطار العام لعملية تقييم الأداء.	4-1
42	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	1-2
57	تطور رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 – 2016	2-2
59	تطور احتياجات رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 – 2016.	3-2
60	تطور الحزينة ما بين 2014 – 2016	4-2

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
12	الميزانية المحاسبية	1-1
15	جدول حسابات النتائج	2-1
47	جانب أصول الميزانية لسنوات 2014-2015-2016	1-2
49	جانب خصوم الميزانية لسنوات 2014-2015-2016	2-2
51	جدول حسابات النتائج لسنوات 2014-2015-2016	3-2
53	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	4-2
53	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	5-2
54	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	6-2
55	نسب هيكل الأصول	7-2
55	نسب هيكل الخصوم	8-2

56	تطور رأس المال العامل FR	9-2
58	تطور الاحتياج لرأس المال العامل BFR خلال 2016-2015-204.	10-2
60	تطور الخزينة	11-2

فهرس المحتويات

الصفحة	
	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة المختصرات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-ب-ت-ث	المقدمة
	ا. الجانب النظري
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الوظيفة المالية ودورها في المؤسسة.
02	المطلب الأول: مفاهيم حول الوظيفة المالية.
04	المطلب الثاني: مفهوم وتطور وأهداف واستعمالات التحليل المالي.
08	المطلب الثالث: مجال ومنهجية التحليل المالي.
10	المبحث الثاني: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي.
10	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.
13	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج .
16	المطلب الثالث: جدول التمويل .
19	المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي .
19	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية تقييم الأداء المالي وأهميته.
21	المطلب الثاني: أهمية وأهداف عملية تقييم الأداء.
24	المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.
32	المبحث الرابع: دور التحليل دور في تحسين الاداء المالي للمؤسسة
32	المطلب الأول: محددات استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء.
34	المطلب الثاني: طرق تحليل مؤشر الربح والربحية.

35	المطلب الثالث : الفشل المالي.
38	خلاصة.
	II. الفصل التطبيقي
	الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة ONAB
39	تمهيد.
40	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة.
40	المطلب الأول : نبذة عن المؤسسة.
41	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
46	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
46	المطلب الأول : تحليل القوائم المالية و إعداد الميزانية المالية المختصرة .
61	المطلب الثاني :حساب مؤشرات التوازن المالي.
63	خلاصة.
64	الخاتمة العامة .
	المراجع.

المقدمة العامة

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فهي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة و المرتبطة لخدمة هدف معين.

وتعتبر الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة، بما أنها تخدم الوظائف الأخرى (الإنتاج، التسويق، المحاسبة... الخ).

ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة مؤسسة يتم الرجوع لهذه الوظيفة باعتمادها على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي والذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل والتسيير المالي.

إن قوة المؤسسات الاقتصادية وضعفها هي المقياس الذي يبنى عليه مدى قوة أو ضعف البلد. وعرفت عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، وهذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها وتدفع باقتصاد البلد إلى الإنعاش في ظل الحرية والمنافسة واستعمال أمثل الموارد المالية بطريقة عقلانية، و ما يحقق مردودية عالية.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم ² المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المنتظرة ، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، و اتسام السوق بالمنافسة التامة ، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية وهذه الدراسات التي يقوم ² المدير المالي هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية .

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي لميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، وهذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

وبناء على هذا تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا في:

الإشكالية :

كيف يمكن للمؤسسة استعمال التحليل المالي كأداة لتحسين وضعيتها المالية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتئينا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

1- هل يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على مدى قدرة تحكم المؤسسة في احتياجاتها المالية وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة ؟

2- كيف يمكن من خلال التحليل المالي الكشف عن التوازن المالي للمؤسسة ؟

3- كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لقياس الأداء المالي للمؤسسة ؟

وبعد القراءات الأولية المرتبطة بالموضوع نجد أن أكثر الإجابات ملائمة للأسئلة المطروحة هي الفرضيات التالية:

الفرضيات :

1- تحقيق المؤسسة لأهدافها مرتبط ارتباطا وثيقا بالتسيير الجيد لها، اعتمادا على التحليل المالي كوسيلة لتحقيق ذلك.

2- يتم تحليل الهيكلية المالية للمؤسسة وذلك بهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من اجل تمويل المؤسسة، وكذلك معرفة هل التوازن المالي الأدنى محقق وهذا بعد القيام بعملية المقارنة بين درجة سيولة الأصول مع درجة استحقاقية الخصوم.

3- يتمثل هدف تحليل مردودية المؤسسة في قياس مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في :

- تناوله بالدراسة والتحليل لموضوع هام وهو التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية والمحاسبية.
- كونه يشمل جوانب واسعة من الأنشطة المالية والمحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة إظهار أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الدواعي التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نحمل البعض منها فيما يلي :

- الاهتمام الشخصي بقضايا التسيير ذات الطابع المالي في المؤسسات الإنتاجية، وهذا لان المؤسسات الجزائرية تعاني مشاكل في تسيير الأموال.
- عدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف فقط لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة.

- وضعية المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة وعجز في الخزينة بالإضافة إلى ضعف مردودية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي، الأمر الذي يفع بالمحللين الماليين إلى استخدام أداة هامة والمتمثلة في التحليل المالي وذلك للكشف عن مواطن القوة وضعف في المركز المالي، يتيح الكشف عن مواطن القوة للمؤسسة فرصة استغلالها، إما الكشف عن مواطن الضعف فيتح لها الفرصة في التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية .

منهج البحث:

ولمعالجة موضوع مذكرتنا هذا والإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع على منهجين المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي والمنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة، وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى مختلف المعلومات التي تخص الوحدة. وقد قسمنا هذه الدراسة إلى جزئين :

جانب نظري و جانب تطبيقي حيث يتكون الجزء النظري الذي تناولناه من أربع مباحث ، فالمبحث الأول ضم مفاهيم أساسية حول الوظيفة المالية والتحليل المالي ، والمبحث الثاني مفاهيم تقييم الأداء ، أما المبحث الثالث يضم علاقة الأداء المالي ، والمبحث الرابع حول دور التحليل دور في تحسين الاداء المالي للمؤسسة .،

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على دراسة ميدانية لمؤسسة ONAB فضم فصلا واحدا و يضم مبحثين ، الأول تم التعريف بالمؤسسة أما الثاني فتم فيه تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

صعوبات الدراسة :

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

- صعوبة التوفيق بين إعداد المذكرة ودراسة المقاييس.
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة .

تمهيد

تقوم المؤسسة بعدة وظائف تضمن نشاطها واستمراريتها وقدرتها على الإنتاج سواء كان عبارة عن سلع أو خدمات. من بين هذه الوظائف نجد الوظيفة المالية التي تعتبر من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في نشاطها إذ توفر للمؤسسة الأموال اللازمة لمزاولة مختلف أنشطتها (إنتاج ، تسويق ، دراسات وأبحاث ،...).

وتتميز عن غيرها من الوظائف بخصائص معينة سيتم بحثها في هذا الفصل إلى جانب النشاطات المتنوعة التي تتألف منها وكذا المواضيع التي تعالجها مثل التحليل المالي الذي يعتبر موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية وأداة من أدوات التسيير.

وللإمام بهذا الجانب تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

فالأول يعالج الوظيفة المالية، خصائصها وأهدافها، أما المبحث الثاني فهو يعالج التحليل المالي، مفهوما مجالا و أهدافا، وأما الأخير فقد خصص لدراسة الوثائق المحاسبية التي يعتمد عليها المحلل المالي وهي الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل.

المبحث الأول: الوظيفة المالية والتحليل المالي.

تحظى الوظيفة المالية بأهمية بالغة في المؤسسة لأنها تمدنا بوسائل التشخيص المالي للمؤسسة وتحسين الأداء وتحليل النتائج، ومن هذه الوسائل التحليل المالي الذي يشخص لنا الوضعية المالية للمؤسسة ، و موضوع التحليل المالي أحد ركائز هذه الوظيفة حيث يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

المطلب الأول: مفاهيم حول الوظيفة المالية .

الفرع الأول : مفهوم الوظيفة المالية.

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف الرئيسية لمزاولة أي نشاط من نشاطات المؤسسة سواء تعلق الأمر بالإنتاج، التسويق، أو الدراسات والأبحاث، فلا يمكن القيام بأي نشاط دون توفر الأموال اللازمة لذلك النشاط وتمثل مختلف النفقات المرتبطة به. وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين مفهوم الإدارة المالية كوظيفة ومفهوم الإدارة المالية كوحدة إدارية، فالمفهوم الأول يعني الوظيفة الإدارية المتعلقة بالنواحي المالية للمؤسسة، أما الثاني فيقصد الوحدة الإدارية التي تتولى هذا النشاط المالي¹.

وفي هذا السياق ندرج بعض التعاريف :

الوظيفة المالية هي الدور الذي يقوم به المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل على الموارد ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى² "الوظيفة المالية هي مجموعة من القرارات والتصرفات المالية المرتبطة بالتمويل والاستثمار والتي تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تعظيم ثروة المساهمين"³

الوظيفة المالية تتركز حول إدارة الأموال ، الحصول على الأموال اللازمة ، ثم استعمال هذه الأموال استعمالاً فعالاً .

إذن يمكن القول بأن الوظيفة المالية هي مجموعة من العمليات التي تعمل للحصول على الأموال الكافية بأقل تكلفة واستثمارها بشكل يضمن فعالية هذا الاستثمار.

¹ عبد الهادي، الإدارة المالية، دار ومكتبة الجامد للنشر، عمان، 1999، ص 32.

² دغماني عثمان، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، 1992، ص 26.

³ شاوش ، إعداد وتقديم ، إعداد وتقييم المشروعات الجديدة ، القاهرة ، مكتبة عين الشمس ، طبعة 1 ، 1996 .

الفرع الثاني: خصائص الوظيفة المالية ووظائف الإدارة المالية.

وتتصف الوظيفة المالية بالخصائص التالية¹ :

أنها تتغلغل في جميع أوجه النشاط ، فلا يمكن أن نتصور أي نشاط تقوم به أي دارة من إدارات المؤسسة أو أقسامها بمعزل عن النواحي فكل قرار أحد جوانبه مالي .
القرارات المالية في أغلب الأحيان هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فمثلا عندما تقرر المؤسسة عقد قرض طويل الأجل وترهن موجداتها لضمان ذلك القرض ، فهي إن لم تستطع خدمة هذا القرض (بدفع الفوائد والأقساط المستحقة) فإن وجودها سيتعرض للزوال . إن نتائج بعض القرارات المالية لا تظهر مبكرا ، عادة تستغرق فترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة . بصيغة أخرى هناك بعض القرارات المالية تعتبر قرارات استراتيجية .

لذا أصبح من الضروري استخدام وسائل وأساليب يتم بموجها التخطيط والرقابة ، وتقييم الأداء للمستويات الإدارية المختلفة والمسؤوليات المترتبة عنها في حدود السلطات المخولة لها . إذ أن الرقابة وتقييم الأداء يتطلبان وضع خطة مسبقة لفترة مستقبلية محددة يتم على أساسها متابعة تنفيذ البرامج التشغيلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية كلما تطلب الأمر ذلك ، وهذا ما يظهر من خلال وظائف الإدارة المالية .

ويمكن إجمال وظائف الإدارة المالية في المؤسسة على اختلاف أنواع النشاط الذي تزاوله في الوظائف التالية² :

- لمساهمة في علاج القضايا المالية ذات التحليل المالي للقوائم المالية بهدف تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والخروج بتوصيات ملائمة التخطيط المالي لغايات السيولة ، المردودية والاستثمار الطويل الأجل ، ويهدف التخطيط المالي إلى تحقيق الاستخدام الأفضل لرأس المال (جانبا الأصول) والتكوين الأمثل للهيكل المالي (جانب الخصوم).
- إدارة الهيكل المالي للمؤسسة وتنصب هذه الإدارة على عمليات التمويل بأشكاله ومصادره المختلفة.
- إدارة هيكل الأصول للمؤسسة وتنصب هذه الإدارة على إدارة الأصل الثابتة و إدارة رأس المال العامل.
- الطبيعة الخاصة والتي قد تواجهها المؤسسة مثل إعادة التقييم، الاندماج والتصفية،... الخ.

¹ رمضان زكي ، أساسيات في الإدارة المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 1996 ص 128.

² رمضان زكي، مرجع نفسه .

الفرع الثالث: نظام معلومات الوظيفة المالية.

تشكل الخصائص والوظائف التي تتميز بها الوظيفة المالية نظام معلومات هام من ناحيتين محاسبية ومالية ويرجع ذلك إلى أهمية هذه الوظيفة وثقلها في المؤسسة الاقتصادية .

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أول الأنظمة المستعملة والقديمة. هذا النظام يقوم بتسجيل حركات رؤوس الأموال المنظمة أو المؤسسة على أساس تاريخي ، كما يقوم بإنتاج أهم الوثائق المالية مثل : الميزانية، جدول حسابات النتائج... الخ .

من جهة أخرى يقوم بإعداد التقديرات، الشرط المستقبلية (الموارد المالية، التقديرية- محاسبة تقديرية) كما أنه يقترب أو يقارب بين الأنظمة الأخرى (الموارد البشرية،.....) . ويمكن إبراز آلية هذا النظام في الشكل التالي:

أما نظام المعلومات المالي فيتمثل دوره في مساعدة المحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم من حيث :

- تمويل المؤسسة.
- المنح ومراقبة الموارد المالية على مستوى المؤسسة.
- تسيير الخزينة، موازنة الاستثمارات، التقديرات المالية .

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف واستعمالات التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره.

1- مفهوم التحليل المالي: هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها¹:

التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقدي الحالة المالية في الماضي أو الحاضر للمؤسسة ، كما تساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير المؤسسة". كما عرف التحليل المالي بأنه: «وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة بمحيطها، ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف لوضع تشخيص للوضع المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة².

ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل . و يعرفه الدكتور أحمد توفيق بأنه: " أهم مواضيع الإدارة المالية و يحتل في وقتنا الحاضر مكانة هامة ومرموقة في محيط إدارة الأعمال وهو ضرورة قصوى للتخطيط المالي الشامل . أما تعريف الدكتور حسن محمد كمال:« التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مدلولاتها و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون

¹ . ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزائر ، دارالمحمدية العامة ، الجزء الأول ، 1998 ، ص 12

² المرجع نفسه .

مخفية وراء زحمة الأرقام. وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساعد في استطلاع المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجب إتباعها "

في حين أن الدكتور هشام حبو عرفه كما يلي: " أنه فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال و نشاط المؤسسة على فترات مستقبلية¹.

و من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج بأن التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية، وهو عبارة عن قراءة، دراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية، و السياسات المتبعة من طرف المؤسسة و كذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و هذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية و بذلك تظهر أهمية هذا الموضوع .

2- تطور التحليل المالي :²

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت النسب المالية في معرفة مدى قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية ومع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل وظهر في بداية العشرينيات من القرن العشرين بعض الدراسات المبنية علي العديد من المؤسسات وعلي النسب المختلفة المستعملة من قبل لتطويرها واستخدامها بشكل أفضل بحيث هذا التطوير صنف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد علي جدية هذه الأداة ويساعد علي المقارنة بين المؤسسات بسهولة .

ولقد كان للضرورة الاقتصادية العالمية اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للمؤسسات وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي ثم تركزت الدراسات علي كيفية معالجة الكساد العظيم حيث أصبحت موضوعات الإفلاس والاندماج وإعادة تنظيم المؤسسات وتوفير الأموال اللازمة للتوسيع من أهم المواضيع في سنوات الأربعينيات والخمسينيات .

وفي سنوات الثمانينات زاد الاهتمام بالتضخم وتأثيره علي أسعار الفائدة وعلي قرارات الاستثمار كل إلى خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن (لفترة معينة) إن التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متتالية اقلها ثلاث سنوات والمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا) وادي تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لفترات مهمة في الإنتاج.

¹ هشام حسن، الاتجاهات الحديثة في التحليل التالي والمحاسبي ، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1980، ص05.

² ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر ، 1988 ، ص 13 .

الفرع الثاني : أهداف واستعمالات التحليل المالي.

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك أو رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب...الخ) أو تحليلاً داخلياً علي مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أولاً: الأهداف الداخلية: هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي وهي¹:

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية³.
- الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم علي التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا علي اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة
- تضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية (مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات الخزنة...الخ)
- -توفير المعلومات والبيانات التي سياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات
- استراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة قروض اتجاه العملاء توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ثانياً: الأهداف الخارجية.

- تعتمد البنوك علي التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 11-12

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتماما للكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي. وحتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات ومحتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم استعمالات التحليل إلى¹ استعمالات من داخل المؤسسة . والتي تنحصر في : إدارة المؤسسة : أ ين يعتبر التحليل المالي العنصر الأهم والأساسي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية التي تخص المؤسسة كما يساعد المؤسسة علي القيام بالرقابة الداخلية في تقييم سيولتها و مرد وديتها و تهتم الإدارة كل جوانب المركز المالي؛ خاصة أنها تعمل على تحقيق مصلحة الملاك، والتي تتمثل في تعظيم المركز المالي.

العاملون: من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها ، والتأكد من سلامة إدارة الأموال، كما يهتم العاملون بسياسة الأجور وتوزيع الأرباح و معرفة المردودية و محاولة الإطلاع على دراسات الوضع المستقبلي للمؤسسة للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.

وتقسم أيضا إستعمالات التحليل المالي إلى استعمالات خارج المؤسسة والتي بدورها تنحصر على :

1- المساهمون أو الشركاء : يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر و مرد ودية الأموال المستثمرة و المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة ، لذلك فالمساهم الحالي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، و بالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا ، فكل من المساهم الحالي المرتقب يهتم بماضي المؤسسة و أسلوب معالجته للمواقف الحرجة التي واجهتها و البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل

2- الدائنون: قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية و يهتم هؤلاء بالتأكد من إمكانية المؤسسة الوفاء بالقرض و الفوائد عندما يحين اجل الاستحقاق، وتختلف وجهة نظر الدائن باختلاف مدة الدين.

- في حالة الديون القصيرة الأجل يهتم الدائن بقبض الدين في اجل استحقاقه أكثر من الفوائد إذ يركز المحلل على سيولة الخزينة.

- وفي حالة دين طويل غالبا ما يوجه لشراء الأصول الثابتة لذا يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال العامل ودراسة أسلوب التسديد في الماضي ويركز على الإقساط والفوائد....

3- الموردون : العميل من الناحية العملية مدين للمورد ، لذلك يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه ، و استقرار الأوضاع المالية لعميله ، ويتم ذلك بدراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد و تطور هذه المديونية ، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، و يهيمه كذلك التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها هولهم.

¹ درضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 ص 41-44.

4-العملاء : يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان ،مماثلة لما تمنح لغيره،و إذا ما كانت تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه،ومن مصلحة المؤسسة كعميل متابعة مراكز مواردها، خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار والانتظار التوريد بالمواد الأولية، و مدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

5- الجهات الخارجية الأخرى:

. مصلحة الضرائب: هو تحديد الضريبة بشكل صحيح و ذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الخاضعة لضريبة.

- دوائر التخطيط و الإحصاء: تهتم بالتحليل المالي و ذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري. إدارات الأبحاث: كالمعاهد و الجامعات من اجل دراسة و تحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- الفرق التجارية و الصناعية: تهتم بالتحليل المالي من اجل جمع البيانات عن مشاريع القطاع الواحد، و استخراج النسب و المؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات و معايير يتم الاعتماد عليها في التحليل كما أن هناك أطراف أخرى تهتم به أيضا كالجبهة الوصية عن المؤسسة(وزارة، ولاية.....الخ.

المطلب الثالث: مجال و منهجية التحليل المالي.

الفرع الأول: مجال التحليل المالي :

إن مجال التحليل المالي هو المؤسسة باعتبارها اندماج لعدة عوامل اقتصادية لهدف إنتاج و تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين و تحقيق ربح من ذلك ، و عملية إنتاج السلع و الخدمات تتطلب تحويلات خلال دورة الاستغلال حتى تتحصل على المنتج النهائي و ينتج عن هذه العملية تدفقات مادية أو حقيقية و هي تلك التدفقات المتمثلة في حركات السلع و الخدمات و تدفقات مالية أو نقدية و تتمثل في حركة النقود و المبالغ المالية ، والشيكات و السندات المالية .

و تكون تدفقات مالية داخلية و خارجية الأولى تسمى الإيرادات و الثانية تسمى بالمدفوعات و عادة ما تكون التدفقات المالية الداخلية (الإيرادات) أكبر حجما من التدفقات المالية الخارجية (المدفوعات) لأن المؤسسة لا يمكن أن تنازل عن السلع و الخدمات المنتجة إلا بإضافة هامش ربح على سعر التكلفة هذا الأخير يعطى فائض مالي يسمى بالتدفق النقدي .

و بعبارة أخرى يمثل التدفق النقدي فائض الإيرادات على المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مخططات الأملاك و الأرباح الصافية إما مصادر التحويل الخارجي فهي البنوك و المؤسسات المالية. و ما يمكن ملاحظته حول التدفقات النقدية الخارجية أنها تتضمن بعض المخاطر أهمها تكلفة رأس المال و لهذه التكلفة أهمية بالغة في اتخاذ القرارات السليمة، كما لهذه التكلفة اثر على قيمة الأرباح الموزعة التي تحد من استخدام مصادر التمويل الداخلي ،وكذلك فرض بعض القيود على المؤسسة مما يؤدي إلى التدخل في تسيير المؤسسة .

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي.

تتمثل منهجية التحليل المالي في إتباع المراحل التالية¹:

- 1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل
- 2- تكوين مجموعة الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد.
- 3- اختيار أسلوب و أداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضوع البحث .
- 4- اختبار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ويمكن استخدام أكثر من معيار.
- 5- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- 6- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها .
- 7- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار والإجراء المطلوب.

¹ عبد الحليم كراجه ، علي ربابة ، ياسر الكران ، موسى مطر وتوفيق عبد الرحيم ، الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دارالصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ص 143 .

المبحث الثاني: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي.

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظته واستنتاجاته المعلومات المشتقة من الوثائق الحسابية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر جدا مهم للقيام بتحليل ديناميكي و كذا الملحقه ومحتوياتها. وركز في هذا المبحث على دراسة الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج و خاصة جدول التمويل الذي يمكن من القيام بتحليل ديناميكي.

المطلب الأول : الميزانية المحاسبية.

الفرع الأول : تعريف الميزانية المحاسبية

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول، وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين " ¹ .
كما تعرف على أنها " جرد يتعلق بفترة معينة غالبا سنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة ما لها وما عليها، و الفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، و يعني مبلغ الأموال التي تملكها"
رغم تعدد تعاريف الميزانية المحاسبية إلا أنها تصب في معنا واحد ، و بالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل و هو إن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة ما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات و المخزونات و الحقوق المكونة لاستخدامات أو استعمالات المؤسسة.
هي من أهم الوثائق المحاسبية التي يعتمد عليها المحلل المالي وتشكل هذه الوثيقة مجموع أصول وخصوم المؤسسة كما أن مهام الإدارة المالية هو إعداد هذه الوثيقة التي تلخص وضعية المؤسسة وتعتبر أول وثيقة يعتمد عليها المحلل المالي.

هناك عدة أنواع للميزانيات حسب " Pierre Conso " وهي:

- 1- ميزانية الإنشاء (التمهيدية).
- 2- ميزانية حيز التنفيذ .
- 3- ميزانية ختامية للدورة .
- 4- الميزانية الجبائية .
- 5- ميزانية الضم أو الاندماج.
- 6- ميزانية تصفية.

ونهتم نحن في دراستنا على الميزانية الختامية.

¹ محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص 08 .

الفرع الثاني: ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية.

أولاً: الأصول : هي مجموعة الاستخدامات أو الممتلكات التي تعتبر ملك للمؤسسة و ترتيب عناصر الأصول على أساس المدة التي تقتضيها هذه العناصر لتصبح أموال نقدية أي مدة تحويلها إلى نقود سائلة في حالة النشاط العادي للمؤسسة (وليس عند تصنيفها)، وهي ترتب من اقل سيولة إلى أكثر سيولة وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة ، وهذا التحول إلى النقود سائلة يتم بالنسبة للاستثمارات عن طريق تحميل الاستهلاك السنوية على تكاليف الاستغلال ، بعض الآخر نحصل على قيمة الاستثمارات على شكل مجموع استهلاكات متراكمة عند انتهاء حياتها، والتي تستعمل بعد ذلك في شراء استثمارات جديدة .

بينما نجد المخزونات من المواد الأولية تستغرق اقل مدة من الاستثمارات لكي تتحول إلى نقود فهي تستغرق دورة استغلالية على الأكثر لكي تعطينا المتوجات التي تباع و بالتالي الوصول إلى الحالة النقدية ، أما المواد النصف المصنعة فقد خطت جزء من مراحل التصنيع في انتظار إتمامها لتصل إلى البيع في نهاية صنعها ، بالتالي هي أكثر سيولة من سابقتها ، و المتوجات التامة الصنع والبضاعة هي في انتظار البيع و بالتالي فهي اقرب إلى السيولة من العناصر السابقة ، كما نجد الزبائن و الأوراق التجارية التي تعبر عن قيم تنتظر الدفع من طرف المتعاملين مع المؤسسة و هي إذا أكثر سيولة ، و في الأخير النقديات من البنك و الصندوق ، حساب جاري ، والذين يعبرون عن سيولة جاهزة نستطيع التصرف فيها مباشرة .

ثانياً: الخصوم: تمثل الخصوم تلك الأموال المستعملة في تمويل عناصر الأصول، أي مصادر الأموال فيمكننا تقسيم مصادر تمويل (خصوم) المؤسسة إلى قسمين :

1- مصادر خارجية ، كرؤوس الأموال و الديون .

2- مصادر داخلية، كالنتيجة.

و يتم ترتيب عناصر الخصوم بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه العناصر تحت تصرف المؤسسة أي يحسب تواريخ استحقاقها و هذا ما يعبر عنه بمبدأ الإستحقاقية .

ومن خلال عرضنا السابق لعناصر الميزانية المحاسبية السابقة، يمكن تقديمها حسب الشكل التالي:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		أصول غير جارية
	رأس مال تم إصداره		فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي
	رأس مال غير مستعان به		تثبيات معنوية
	علاوات واحتياطات غير مدمجة (1)		تثبيات عينية
	فوارق إعادة التقييم		أراضي
	فارق المعادلة		مباني
	النتيجة الصافية		تثبيات عينية أخرى
	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد		تثبيات ممنوح إمتيازها
	حصة الشركة المدمجة (1)		تثبيات يجرى إنجازها
	حصة ذوي الأقلية (1)		تثبيات مالية
			سندات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
			مجموع الأصول غير الجارية
	المجموع (1)		أصول جارية
	الخصوم الغير الجارية		محزونات و منتجات قيد التنفيذ
	قروض و ديون مالية		حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة
	ضرائب مؤجلة ومرصدة		الزبائن
	ديون أخرى غير جارية		المدينون الآخرون
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		الضرائب و ما شابهها
	مجموع الخصوم الغير جارية		حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة
	الخصوم الجارية		الموجودات و ما شابهها
	موردون و حسابات ملحقة		الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
	ضرائب		الخزينة
	ديون أخرى		
	خزينة سلبية		
	مجموع الخصوم الجارية		مجموع الأصول الجارية
	المجموع العام للخصوم		المجموع العام للأصول

الجدول رقم (1-1): الميزانية المحاسبية

المصدر: المخطط الوطني المحاسبي

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.

هو الوثيقة الثانية التي يعتمد عليها المحلل المالي في القيام بمهامه ، وسبب لجوء المؤسسة إليه هو عدم كفاية الميزانية المحاسبية كوثيقة تدل على وضعية المؤسسة بشكل دقيق .

هو عبارة عن " جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات، الفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة، ربحا أو خسارة¹ "

جدول حسابات النتائج " جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من نفقات (حسابات المجموعة السادسة) و إيرادات (حسابات المجموعة السابعة) " و بمقارنة مرحلية لحسابات النفقات بحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج جزئية " الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال " إلى أن نحصل على النتيجة الصافية (نتيجة الدورة²) ، ويمكن تعريف جدول حسابات النتائج أيضا على انه " جدول يلخص تكاليف و نواتج الدورة، دون النظر إلى تاريخ تحصيل ذلك أو تسد يديه ، كما يوضح لنا من خلال الفرق بين هذه النواتج و التكاليف ربحية أو خسارة الدورة³ إذن هو جدول يوضح مختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة من خلال إظهار التدفقات المالية التي تمت في المؤسسة خلال دورة الاستغلال والتي تكون في الغالب سنة .

ويتكون جدول حسابات النتائج إلى مجموعة من العناصر والتي تتميز بدورها إلى مبدئين وهما :

1- الاستغلال العادي غير العادي:

أولاً: أعباء الدورة: وتشمل على أعباء الاستغلال وهي كل المصاريف التي تخص النشاط العادي ، وهو ذلك النشاط الذي وجدت المؤسسة من اجله وتسعى جاهدة إلى القيام به ويشمل في الاستغلال العادي للوسائل البشرية والمادية و المالية التي وضعت تحت تصرفها ، والتي تتضمن : بضاعة مستهلكة ، مواد ولوازم مستهلكة خدمات ، مصاريف المستخدمين، ضرائب ورسوم، مصاريف متنوعة ، مخصصات الاهتلاكات و المؤونات.

وأعباء خارج الاستغلال وهي المصاريف الناتجة عن الأنشطة الثانوية أو الاستثنائية، وهي تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة استثناء بالإضافة إلى نشاطها العادي، وتتمثل في الاستغلال غير العادي لتلك الوسائل مثل الديون المعدومة، أعباء سنوات سابقة، المؤونات الاستثنائية.

ثانياً: نواتج الدورة: وتشمل على نواتج الاستغلال وهي تلك النواتج المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة أي إيرادات الدورة الاستغلالية والتي تتضمن : مبيعات بضاعة ، إنتاج مباع، إنتاج مخزن، إنتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة، أداء خدمات ، نواتج متنوعة.

و نواتج خارج الاستغلال والتي تمثل تلك النواتج أو الإيرادات غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة وتكتسي طابعا استثنائيا للدورات المالية السابقة أو عن عمليات بيع عناصر الأموال بإيرادات استثنائية.

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ص 74.

² بوتين محمد ، مرجع سابق ، ص 42 .

ثالثاً: نتيجة الدورة.

يستطيع المحاسب إعداد جدول حسابات النتائج وبالتالي حساب نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) التي يتوصل إليها بعد المرور بنتائج جزئية ضرورية للتسيير. يفرق المخطط الوطني المحاسبي بين هذه النتائج كما يلي :

الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال ، نتيجة خارج الاستغلال نتيجة الدورة، و تتميز حسابات النتائج عن حسابات الأصناف الأخرى في أنها لا تظهر (لا تستعمل) إلا في نهاية الدورة، يهدف حساب مختلف النتائج ابتداء من الهامش الإجمالي الى صافي النتيجة.¹

ويتميز أيضا بمقابلة كل عنصر إيراد بعنصر المصاريف المقابل له و يخص هذا مثلا مقابلة أعباء الاستغلال العادي بإيرادات الاستغلال العادي، أعباء خارج الاستغلال بإيرادات خارج الاستغلال، مبيعات بضاعة مع تكلفة شراء البضاعة الباعة.....الخ.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن عرض جدول حسابات النتائج على الشكل التالي :

¹ بوتين محمد ، مرجع سابق ، ص 46.

رقم الحساب	الأصول	مدين	دائن
	رقم الأعمال		
	تغيرات المحزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
	الإنتاج المثبت		
	إعانات الاستغلال		
	إنتاج السنة المالية (1)		
	المشتريات المستهلكة		
	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		
	استهلاكات السنة المالية (2)		
	القيمة المضافة للاستغلال (3) = (2-1)		
	أعباء المستخدمين		
	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
	إجمالي فائض الاستغلال (4)		
	المنتجات العملية الأخرى		
	الأعباء العملية الأخرى		
	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة		
	استرجاعات خسائر القيمة و المؤونات		
	النتيجة العملية (5)		
	المنتجات المالية		
	الاعباء المالية		
	النتيجة المالية (6)		
	النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (6+5)		
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) (عن النتائج العادية		
	مجموع منتجات الأنشطة العادية		
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)		
	عناصر غير عادية منتجات يجب تبيانها		
	عناصر غير عادية عبااء يجب تبيانها		
	النتيجة غير العادية (9)		
	صافي نتيجة السنة المالي (10)		

الجدول رقم (1-2): جدول حسابات النتائج.

المصدر: المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الثالث: جدول التمويل.

إن الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج لا يسمحان بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة فالميزانية تم تعريفها بأنها صورة للذمة المالية للمؤسسة في وقت معين ومعالجة نقائص الميزانية جاء جدول التمويل لإظهار تغيرات التي حدثت في عناصر الذمة المالية والعلاقة الموجودة بين نشاط المؤسسة و ذمتها المالية فجدول التمويل يعتبر إذا مجموعة من الصور لفترات متتالية. ويعرف جدول التمويل على أنه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين سابقتين متتاليتين و عبر عن هذه الفترة غالباً بسنة النشاط و هي السنة الميلادية، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في سنة الثانية المدروسة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى. أو بعبارة أخرى فإن جدول التمويل يعطي إجابات للعديد من الأسئلة: عن سبب اللجوء لمصادر تمويل خارجية و عن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، و عن حركة الأصول و الخصوم خلال سنة و ما شابه ذلك من أسئلة.

إن جدول التمويل يخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يركز على استخدامات و موارد، وهذه الموارد إما أن تكون داخلية أو خارجية¹.

1- الموارد الداخلية (قدرة التمويل الذاتي(CAF):

وتتكون من العناصر التالية :

- نتيجة المؤسسة.
- قيمة الإهلاكات .
- المئونات ذات الطابع الاحتياطي .
- ن فرق القيمة من التنازلات عن الاستثمارات .

2- الموارد الخارجية:

- ارتفاع رأس مال المؤسسة .
- ارتفاع أحد عناصر الأموال الأخرى.
- الزيادة في ديون طويلة الأجل.
- الزيادة في ديون قصيرة الأجل.
- الزيادة في خصوم الخزينة.

3- الاستخدامات:

- توزيع الأرباح.
- الزيادة في الاستثمارات.
- تسديد الديون الطويلة و القصيرة الأجل.

¹ م بوتين حمد مرجع سابق، ص 180

• الزيادة في النقديات.

و حسب ما ذكرناه سابقا يمكننا عرض جدول التمويل في الشكل التالي:

المبالغ	الموارد	مبالغ	الاستخدامات
	- طاقة التمويل الذاتي - زيادة رأس المال *زيادة العناصر الأخرى للأموال الخاصة *زيادة ديون طويلة الأجل - التنازل عن الاستثمارات		- توزيع الأرباح - الزيادة في الاستثمارات - انخفاض رأس المال - انخفاض العناصر الأخرى للأموال الخاصة - انخفاض ديون طويلة الأجل
	مجموع التغيير في الموارد		مجموع التغيير في الاستخدامات
التغيير في رأس المال العامل			
	- زيادة د-ق-أ- لاستغلال و خارج الاستغلال - انخفاض استخدامات متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال		-الزيادة في الاستخدامات المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال - انخفاض في ديون قصيرة الأجل للاستغلال و خارج الاستغلال
	مجموع Δ في الموارد		مجموع Δ في المؤسسات
التغيير في احتياجات رأس المال العامل			
	- الزيادة في خصوم الخزينة - انخفاض النقديات		-الزيادة في النفقات - انخفاض في خصوم الخزينة
	مجموع التغيير في الموارد		مجموع تغير في الاستخدامات
			التغيير في الخزينة

الجدول رقم (1-3): جدول التمويل.

المصدر: المخطط المحاسبي الوطني

ويتمتع جدول لتمويل بمجموعة من الخصائص فهو يسمح بمعرفة¹ :

1. إستراتيجية النمو المتبعة والتي تبين مدى التوسع الداخلي الخارجي "التغير في الاستثمارات".
2. إستراتيجية التمويل حيث يسمح بمعرفة الموارد المالية المستعملة لتمويل النمو "هيكلية التمويل".
3. استراتيجية توزيع الأرباح: يسمح ج.ت.س معرفة كيفية توزيع الأرباح على كل الأطراف التي تربط ب. المؤسسة، الشركاء، العمال، الاحتياطات....الخ
4. كيفية المحافظة على التوازن المالي تأثير نشاط المؤسسة على الذمة المالية للمؤسسة (مثلا: طاقة التمويل الذاتي).

¹ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، 2014، ص 23 .

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي .

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجوانب الموضوع وسنركز في هذا المبحث على تعريف تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي، أهمية تقييم الأداء المالي، أدوات التحليل المالي المعتمدة في التقييم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول عملية تقييم الأداء المالي.

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي ، لا بد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي ، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ، و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل ، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء¹.

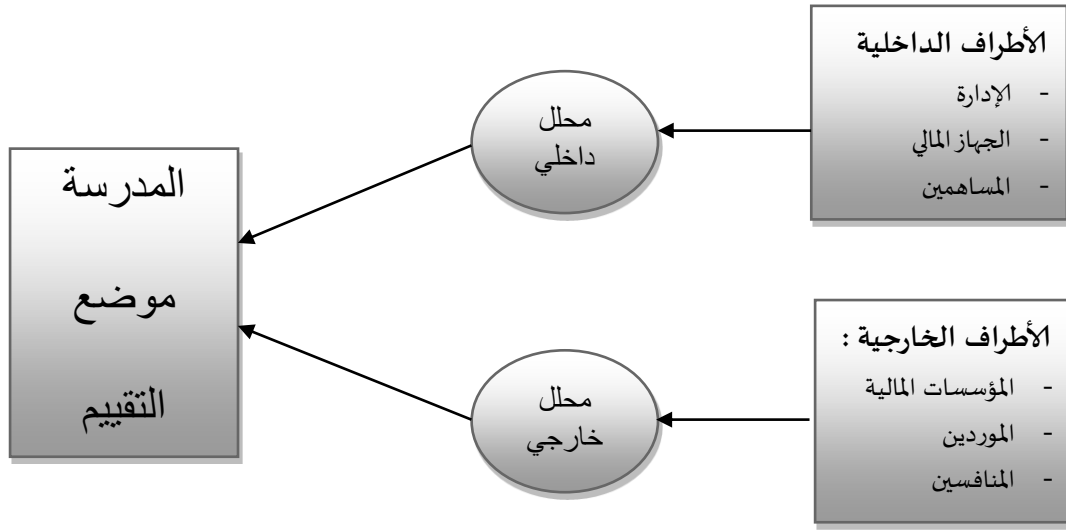
يستخدم الأداء للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما يقصد بالأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف؛ يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة (أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً).
ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين².

- كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية .

- و يعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوماً ضيقاً بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة .

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 60.

² توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003.2004، ص 3.



الشكل رقم (1-1) : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء

المصدر: جمال الدين المرسي وآخرون ، الإدارة المالية " مدخل لإتخاذ القرار " الدار الجامعية ، 2006 ، ص 98.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال¹

- 1- **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداء للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة؛
- 2- **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.
- 3- **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات. ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.
- 4- **التدريب:** إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لذلك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس أداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق..

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002 ص 21

المطلب الثاني : أهداف ومصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف ومصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول : أهداف تقييم الأداء المالي.

يوجد العديد من الأهداف نذكر أهمها¹

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى اقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولاً إلى التقييم الشامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

الفرع الثاني : مصادر معلومات و خطوات عملية تقييم الأداء المالي.

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء ، و يشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و أن تكون في الوقت المناسب ، و لقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء ، و تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية ، عامة و قطاعية و أخرى خاصة بالمؤسسة.

1-المصادر الخارجية : تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، و يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أ-المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي ... الخ كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها².

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007 ص 32 .

² لسلوس مبارك التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 71 .

ب- المعلومات القطاعية. فهذا النوع من المعلومات على العموم تحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، الحالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات و تحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة .

2-المصادر الداخلية:

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، الملاحق.

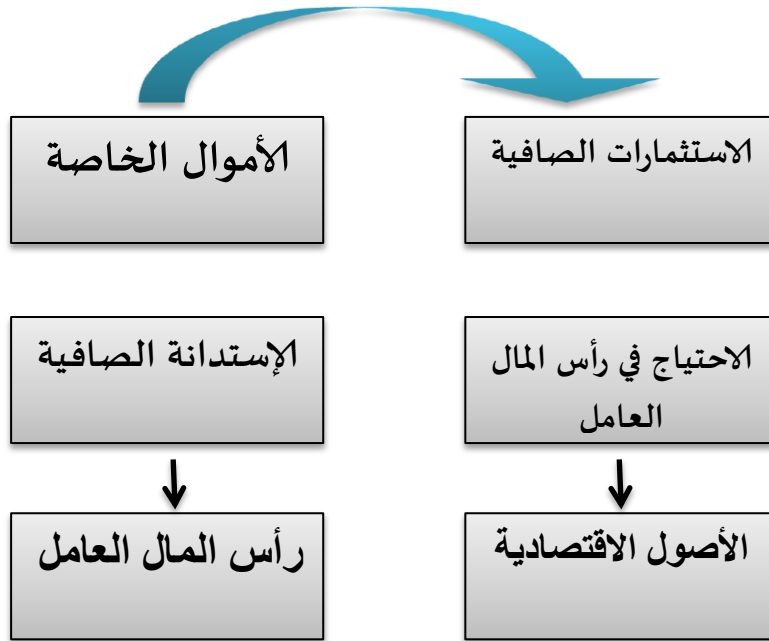
أ-الميزانية المحاسبية:

تعرف الميزانية المحاسبية على الصورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين ، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) و عناصر الخصوم (الاستخدامات) ¹ .

و تعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) و ما تملكه المؤسسة من وسائل أصولها ، وذلك بزمن تاريخي معين ، و عادة ما يتم إعداد الميزانية في الاية الدورة الاستغلالية ² .

ب-الميزانية الاقتصادية:

تعبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال (الاستثمارات الصافية و الاحتياج في رأس المال العامل ، ومصادر تمويل هذه الاستخدامات) الأموال الخاصة و الاستدانة الصافية و الشكل الموالي يبين بنية الميزانية الاقتصادية ³



الشكل (1-1) : بنية الميزانية الاقتصادية

المصدر: إلياس بن سامي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

¹ محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 01

² ناصر دادي عدون نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفق ، الجزائر ، 1991 ، ص 11

³ إلياس بن سامي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 157.155

ج- جدول حسابات النتائج:

هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحاً والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية،¹ وتعتبر هذه القائمة عن نتيجة المؤسسة و ما تقود إليه من ربح أو خسارة ، فهي قائمة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة و ما يقابلها من التكاليف و النفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات خلال فترة زمنية معينة.

د- الملاحق:

الملاحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة هدف تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول حسابات النتائج بأسلوب آخر و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج
 - المعلومات غير الرقمية و تتمثل في التعليقات.
- وتمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها في ما يلي²:
- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
 - تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والإعتمادية في هذه البيانات.
 - إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الإقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الإعتماد عليه.
 - اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل؛ تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، دار الميسرة، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص76

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، المرجع السابق، ص 77

المطلب الثالث : مؤشرات عملية تقييم الأداء المالي .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات عملية تقييم الأداء المالي .

الفرع الأول : التوازن المالي

تسعى أي مؤسسة على إختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا يمكنها من مواجهة التزامات المالية عند مواعيد استحقاقها، ويتم ذلك بتمويل موجوداتها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وبتتمويل موجوداتها المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، وبالتالي تجنب عدم التسديد أو عدم الملائمة ويمكننا أن نعرف التوازن المالي كما يلي:

يتمثل التوازن المالي في توفير الإحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة وإستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي يضمن لها إمكانية تسديد إلتزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها وتجنبها لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال.¹

ويوجد حسب المختصون نوعين من التوازنات المالية وهي:

- التوازن المالي في المدى الطويل والمتوسط: ويعتبر مؤشر رأس المال العامل مقياسا له وسنتطرق إليه لاحقا.

- التوازن المالي في المدى القصير: وتتعرف عليه من خلال وضعية الخزينة كما ينطوي تحليل التوازن المالي كذلك على دراسة شروط التمويل التي تعكس سياسة المؤسسة في مجال الاستدانة ومدى اعتمادها على أموال الغير في تغطية الإحتياجات الغير متاحة وكذا درجة تحكمها في استخدام تلك الموارد.²

وتسعى الإدارة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بين السيولة والربحية -المردودية- وأن تحافظ على التوازن باستمرار، حيث أن المؤسسة بصفة عامة تحبذ أن تتوفر لديها سيولة كبيرة للقيام بمصاريفها من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تعمل جاهدة على تحقيق مردودية عالية اعتمادا على استثمار أكبر قدر ممكن من أموالها، كما أن أي مؤسسة تتجنب قدر الإمكان تمويل استثماراتها اعتمادا على الديون القصيرة الأجل تجنباً لأخطار عدم القدرة على سداد الديون في مواعيدها وبالتالي تكمن أهمية التوازن المالي في:

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها.
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة.
- كما يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية من حيث مجالات حسنت استعمالها.
- -تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون ، المرجع السابق، ص 90

² عز الدين خروفي وآخرون/ مذكرة لنسل شهادة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة قسنطينة 1995-1996، ص105.

الفرع الثاني : النسب المالية

لم ينشر استعمال التحليل المالي باستعمال النسب انتشارا واضحا إلا بعد سنة 1930، وذلك على أنه كان معروفا قبل ذلك التاريخ بوقت طويل ويعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي بالنسب إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنتشرة وقراءة مؤشراتها و تعريف جمهور المستثمرين لها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية¹.

وتعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها و كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين²

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة و تسمى بالنسبة المرجعية و على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف ، و لا شك في أن النسبة المالية أدوات معبر في التحليل المالي ، و تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهر بوضوح البيانات المالية المحددة شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح. ثانيا : أسس النسب المالية : هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية و يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- أ- تركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، أو نسبة الدخل إلى الحقوق لأصحاب المشروع.
- ب- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة و معدة على أسس مشتركة فاستخدام كلفة المبيعات لمعدل دوران المخزون يتناسب و استخدام متوسط تكلفة المخزون كمقام للنسبة حيث استخدمت الكلفة كأساس مشترك في تقييم كل من البسط والمقام.
- ج- يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط و المقام فمثلا نسبة الربح صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح و المبيعات.:

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون الماليون أنها كافية و التي تصنع المؤسسة أمام الامر الواقع و تجعل الحكم على المؤسسة منطقي و دال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و تتمثل هذه النسب في الاتي : نسبة السيولة، نسبة النشاط، نسبة المردودية، نسب الهيكل المالي .

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون ، مرجع سابق ص 98

² عز الدين خروفي وآخرون ، مرجع سابق ص 120

1- مجموعة نسب السيولة (Liquidity ratios):

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الاجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات و تحصيل الدمم بالدرجة الاولى ، و تحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصير الاجل، و مجموع التزاماتها القصيرة الاجل .

و يتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الاجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية ، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، مثلا لارتفاع مخاطر التدببب في الاولى و انخفاضها في الثانية و أهمها:

أ- نسبة السيولة العامة :و تقييم هذه النسب درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون القصيرة الاجل و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

و تسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي رأس المال عامل سالب و هذا يغير الوضعية المالية السيئة للمؤسسة .

إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس المال معدوم أي وضعية مالية متوازنة و بالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد (1) فهذا يدل على الوضعية الجديدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال عامل موجب.

إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة و كذا استحقاق الديون القصيرة لأجل الأمر الذي تطلب وضع نسبت مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط لنسبة السيولة العامة¹.

ب- نسبة السيولة المخفضة " الاجلة"

النسبة أكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية و تحسب العاقة التالية:

و قد تم استعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة و بالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى تتحول إلى نقدية ، هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير جاهزة بقيمتها ، و تحصيل ذمتها لتمكنها تسديد التزاماتها و دون المساس بمخزونها السلعي¹.

¹ جميل أحمد توفيق ، الإدارة المالية /دار النهضة العربية/ بيرون 1986 ص 120

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة المخفضة}$$

و يجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى (1).
ج- نسبة السيولة الجاهزة :

$$\frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الجاهزة}$$

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونا قصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي و حدها الأدنى 0.2 و حدها الأقصى 0.3 وهناك من يقول 0.4 أغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع ، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي أمثل).د-د- نسبة الهيكل المالي : وتسمى أيضا نسب المديونية وتضم¹ :
نسب الاستقلالية المالية: وتحسب بعدة طرق منها.

$$\begin{aligned} 0.5 < \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}} &= \text{نسبة الاستقلالية المالية} \\ 3/1 < \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع المطالب}} &= \text{نسبة الاستقلالية المالية} \\ 1 < \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون الطويلة الأجل}} &= \text{نسبة الاستقلالية المالية} \end{aligned}$$

¹ جميل أحمد توفيق ، مرجع ستابق ص 121

نقيس هذه النسب درجة الاستقلالية المالية من الدائنين حيث أن المؤسسة التي تعتمد التمويل الذاتي تكون في استقلالية جيدة و كلما كانت هذه النسبة جيدة تكون العلاقة بين البنوك و المؤسسة جيدة مما يضمن التمويل الدائم.

نسبة المديونية : و تضم مايلي :

$$\begin{aligned} \text{نسبة المديونية} &= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع المطالب}} > 0.3 \text{ أو } 0.4 \\ \text{نسبة الاستقلالية المالية} &= \frac{\text{الأموال الدائمة الأجنبية}}{\text{الأموال الدائمة}} > 0.5 \end{aligned}$$

تبين هذه النسبة مدى درجة الخطر في سياستها المالية و تعتمد بصفة كبيرة على هذه النسبة في إيجاد قرار منع القروض على المدى المتوسط و الطويل فهي تفضل نسبة مديونية أق من 50% لكن تضمن استعادة أموالها في تواريخ استحقاقها في حالة تعرض المؤسسة للأخطار.
نسبة تغطية الفوائد للديون¹ :
و تكون هذه النسبة لها علاقة بالنتيجة و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية فوائد الديون} = \frac{\text{نتيجة الدورة} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة تشجع الدائنون على التعامل مع المؤسسة و البنوك بصفة خاصة و كلما كان ذلك كان في فائدة المؤسسة أي هذه النسبة تقيس مدى قدرة الإرباح على تغطية الفوائد المستحقة.

¹ جميل أحمد توفيق ، مرجع ستابق ص122

الفرع الثالث : تحديد المردودية.

أولا : مفهوم المردودية.

تعريف المردودية : تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال و استثمارها و تقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها و المردودية بصفة عامة هب نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة.

ثانيا : أنواع المردودية :

قسم المحللون الاقتصاديون المردودية إلى ثلاث أقسام هي:

1- المردودية الاستغلالية: (التجارية) ¹ :

هي المردودية من وجهة نظرا للنشاط الاستغلالي العادي لمؤسسة و المعبر عنها بالنسبة للمبيعات كما تعرف أيضا أنها معدل الربحية حيث يوضح مقدار الإرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة الواحدة ، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة مجمل الأرباح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات و هي تحسب كالتالي:

المردودية الاستغلالية (التجارية) = نتيجة الدورة الصافية/رقم الأعمال خارج الرسم .

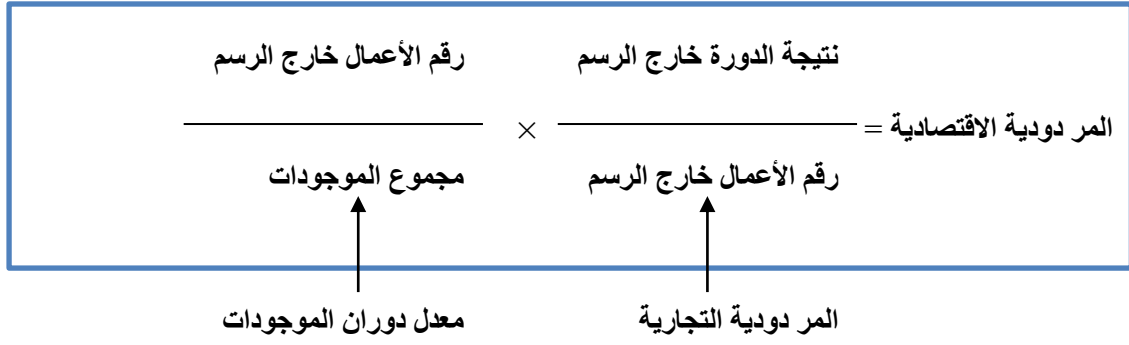
2- المردودية الاقتصادية :

و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة للممارسة لنشاطها و تستخدم لقياس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة فمن أجل أن تحافظ المؤسسة على بقائها في نشاط معين عليها ان تكون فعالية تقنيا بمعنى أن تكون كمية المداخلات أقل من كميات المخرجات و هذه النسبة توافق مع مفهوم تقني و هو الإنتاجية و يشارك في تكوين المردودية الاقتصادية كل من العناصر التالية :

- المردودية التجارية أو النشاط الاستغلالي خلال الدورة المالية المتمثلة في عمليات الإنتاج و البيع و ما ينتج عنها من تكاليف (حسابات).
- معدل دوران الموجودات له علاقة في التأثير مباشرة على المردودية الاقتصادية لأن الهدف من حسابها هو معرفة فعالية استخدام المؤسسة لمجموع موجوداتها بمعنى كلما ارتفع معدل دوران الموجودات كلما ساهم في زيادة المردودية العامة للمؤسسة و العكس صحيح أي ² :

(1) شكير زطاس / تحليل التوازن لمالي و المردودية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية 1999 ص 20

(2) بولحيلة عبد الكريم العجز المالي و مشكل التمويل للمؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ص 244



وبهذا الشكل نحسب العلاقة التالية :

$$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{المر دودية الاقتصادية}$$

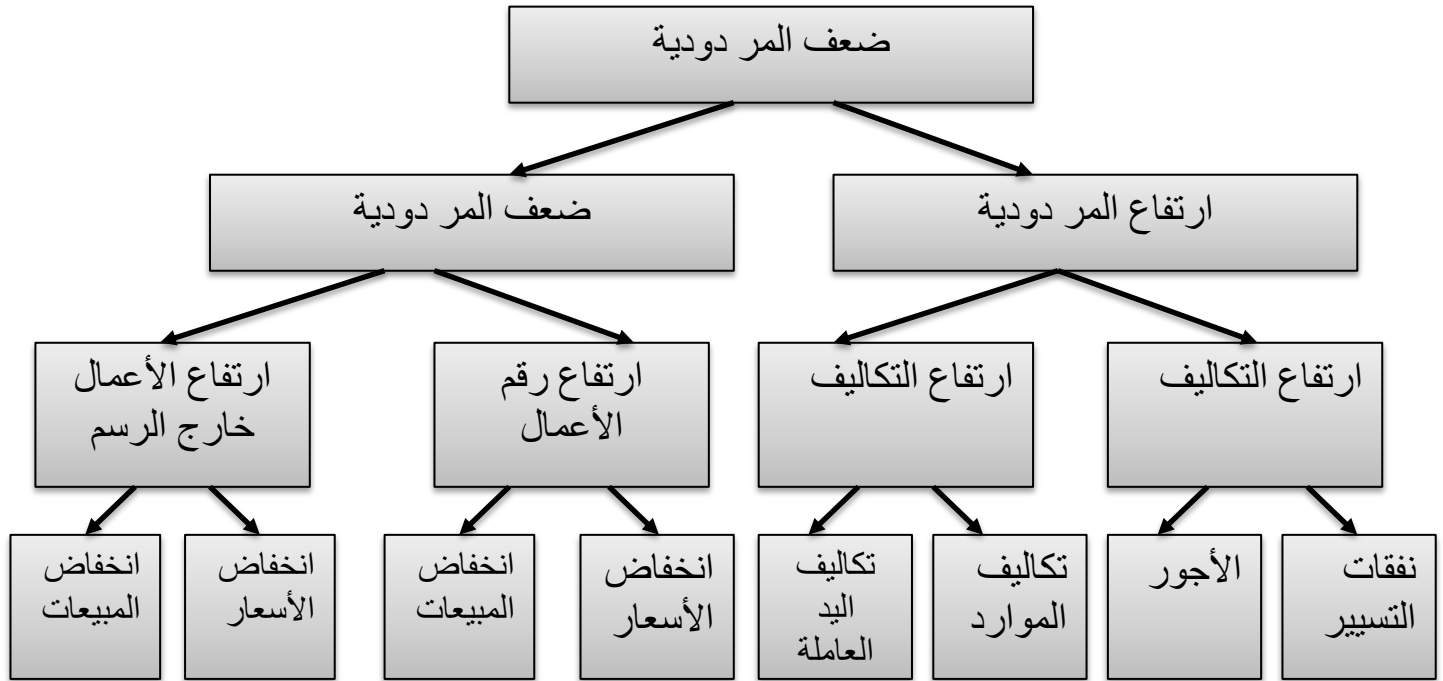
- 3- المردودية المالية¹ : وهي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية الخاصة بصاحب المؤسسة وتعتبر المردودية المالية بمثابة الأموال الخاصة على تحقيق الأرباح الصافية ويساهم في تكوينها كل من:
- لمردودية الاقتصادية والتي يدخل في تكوينها المردودية التجارية.
 - معامل المديونية .

ثالثا : أسباب ضعف المردودية¹ : انطلاقا من الشكل أدناه نشخص أسباب ضعف المردودية في نوعين من الأسباب :

- انخفاض هامش الربح نتيجة ارتفاع التكاليف ونتيجة ارتفاع رقم الأعمال.
- تباطؤ معدل دوران الأموال-الأصول-
- والشكل التالي يوضح أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة فيها .

¹ عبد الحفيظ الأرقم التحليل المالي دروس وتطبيقات ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 32

¹ مليكة زغيب أدوات التحليل المالي المؤسسة العمومية الصناعة رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة معهد العلوم الاقتصادية 1992 ص



الشكل (1-3) : السير العام للمردودية

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم التحليل المالي دروس وتطبيقات ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص 40

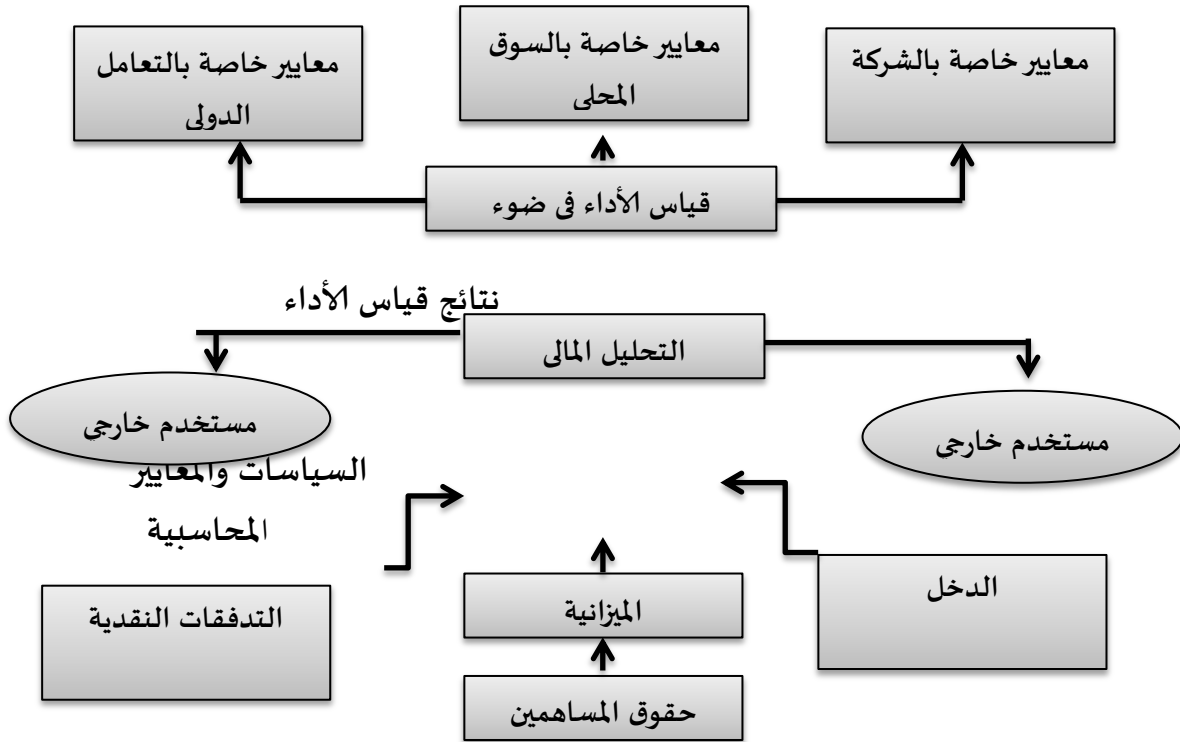
المبحث الرابع : دور التحليل دور في تحسين الاداء المالي للمؤسسة.

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة للشركات، حيث نجد أن أغلبيتها تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات والتي تشرح طبيعة نشاطها، بهدف تعزيز مكانتها في السوق من جهة وحث المستثمرين على شراء أسهمها من جهة أخرى، لذا يمكن اعتبار التحليل المالي الأساسي أداة هامة تقرب المحلل المالي والمستثمر في أسهم الشركات من حقيقة الأوضاع المالية السائدة فيها

المطلب الأول : محددات استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء¹

الفرع الأول : مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء.

يشكل التحليل المالي أسلوبا خاصا بعملية تقييم أداء الشركة للخروج بالقيمة العادلة للسهم، حيث تستخدمه الإدارة أو أطرافا أخرى لتقييم و تفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة، و يستند ذلك على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي للشركة، حيث أن الشكل الموالي يوضح الإطار العام لمفهوم التحليل المالي وعناصره المختلفة لغرض قياس الأداء باستخدام معايير معينة تخص السوق أو نشاط محدد، فيمكن قياس الأداء في ضوء معايير خاصة بالشركة بالسوق أو بالتعامل الدولي، كما أن نتائج هذا القياس هي موجبة للمستخدم الداخلي لإتخاذ القرار، أو للمستخدم الخارجي الذي له علاقة بالمؤسسة و بنتائج تقييم أدائها كما يلخصه الشكل الآتي:



الشكل رقم (1-4) : الإطار العام لعملية تقييم الأداء

المصدر : محمد محمود يوسف، البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005 ، ص8

¹ - محمد محمود يوسف، البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2006 ، ص8

الفرع الثاني : محددات استخدام التحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء .

إن ظهور العديد من القيود والمحددات عند استعمال التحليل المالي قد يؤدي إلى صعوبة استعماله في حالة التحاول إلى قياس الأداء الكلي للشركة، للخروج بالقيمة العادلة لأسهمها، وفيما يلي أهم هذه المحددات :

- استناد التحليل المالي إلى بيانات تاريخية¹؛
- اعتماد التحليل على قيم حددت بأسس وسياسات معينة؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار ظروف الخطر وعدم التأكد عند قياس الأداء؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الخارجية (منافسة، عملاء، دولة ...)؛
- التحليل المالي يتعامل مع الأهداف في الأجل القصير دون الطويل الأجل؛
- التحليل المالي يغيب البعد الاستراتيجي؛
- إهمال عناصر التداخل بين محاور قياس الأداء الكلي في التحليل المالي؛
- عدم مسايرة التحليل المالي لبيئة الأعمال الحديثة ؛

مما سبق نستخلص أن عملية تقييم أداء الشركة تلعب دورا هاما من أجل الخروج بالقيمة العادلة لأسهمها، حيث تتبع منهجية معينة تحتوي على مجموعة من المعايير تكون كمثابة الموجه لتلك العملية، أضف لذلك عدم الاعتماد على مقاييس للأداء بشكل منفرد ومستقل، بل يأخذ بعين الاعتبار التغير المستمر في بيئة هذه الشركة وكذا تطلعاتها الاستراتيجية، إذ يجب البحث عن مدخل للتقييم يتم التطرق فيه إلى كل المحاور التي قد تساهم في إدارة هذا الأداء، وهذا ما نطمح إليه في المبحث القادم والمتمثل في المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء والذي يعتمد على القيم المضافة بشكل أساسي.

¹ محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص 16

المطلب الثاني : طرق تحليل مؤشر الربح والربحية

حتى تتم عملية تقييم الأداء بشكل أدق، يتوجب على المحلل المالي أن يستخدم الربح المحاسبي والذي هو عبارة عن الربح الذي يظهر في القوائم المالية، ولكن هذا الربح هو مزيج من عدة مصادر "ربح دفترى، ربح إحتكاري، ربح عدم التأكد"، ولكن المختصين يعتقدون أن الربح المحاسبي لا يمكن أن يكون موضوعيا أو يمكن الإعتماد عليه بإعتبار أن التجارب العملية أكدت أن كثيرا من المشاريع كانت قوائمها المالية تظهر وجود أرباح وان هذه القوائم قد تظهر زيادة في الأرباح من سنة إلى سنة أخرى، إلا أن الحقيقة تظهر أن هذه المشاريع أخذت في التدهور وقد تنهار مثل هذه المشاريع فجأة وبدون سابق إنذار ، لذا فان الربح الذي ينبغي أن يؤخذ به هو الربح الإبتكاري والذي ينتج عن الابتكارات أو الاختراعات أو التجديدات والتي تؤدي إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للوحدة من السلع والخدمات التي تنتجها الشركة أو تبيعها، وحجم الأرباح المطلقة في الحقيقة لا يتعلق فقط بنتيجة الأعمال التي يمارسها المشروع ولكن كذلك تتعلق بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذا كلما ازداد حجم المبيعات في المشروع كلما إزداد حجم الأرباح المطلق، وعندما نريد أن نقيم الأنشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي "الربحية" والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال نفس الفترة ومعبرا عنها بنسبة مئوية، إذا مؤشر الربحية يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء¹.

وبصورة عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من التحليل : على أساس هدف التحليل ي تم تحديد الخطوات اللاحقة، والمقصود بهدف التحليل هو تحديد:

- موضوع التحليل : ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الأصول مثلا أم ربحية السهم... الخ
- غراض التحليل : وهذا يرتبط بالطرف المستفيد من التحليل، حيث أن كل تحليل له أدواته وأساليبه الخاصة به والذي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.

2- اختيار أساليب وأدوات التحليل : عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي والمنهج التي يعتقد أنها ستوصله إلى نتائج جيدة فقد يستخدم الطرق التقليدية أو الطرق الرياضية أو الإحصائية أو جميع هذه الطرق معا.

3- تحديد منهج التحليل : ويتم تحديد المنهج على اساس مقارنة النتائج الفعلية مع المخططة "المعيارية" أو منهج التحليل الرأسي "الثابت" أو غيرها من المناهج الحديثة التي سبق الإشارة إليها في الفصول السابقة².

¹ - بن مالك عمار، المنهد الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء ، مذكرة لنيل شهادة في علوم التسيير 2011 ، ص 84

المطلب الثالث : الفشل المالي.

الفرع الأول : مفهوم الفشل المالي وأسبابه.

أولا : مفهوم الفشل المالي

تُقَدَّم للفشل المالي عدة تعاريف تتمحور جميعا حول فكرة حدوث مشاكل للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها وفيما يلي نذكر التعاريف التي تناولت مصطلح الفشل المالي :

" الفشل المالي يعني عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات الديون وأقساطها في المواعيد المقررة للدائنين وقد يحدث ذلك لفترة محدودة أو عرضية "

الفشل كحالة لمؤسسة ما ، إنما يعني أن تلك المؤسسة تسير نحو التقاعد والتصفية و أن تلك المؤسسة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا ، فالفشل هو المسار الأخير لها ، أو أنه نهاية التنظيم أو موت المؤسسة . " هنا ينبغي التنبيه إلى أن الفشل المالي قد لا يعني أن المؤسسة انتهت و إنما " إذا حدث بشكل قاطع تحول الأمر إلى إفلاس عندما لا تستطيع أصول المؤسسة الوفاء بالخصوم الإجمالية. وقد يؤدي هذا الموقف الأخير إما إلى إعادة تنظيم المؤسسة أو إلى إعلان الإفلاس والتصفية والخروج من الأسواق " على ضوء ما سبق يمكننا القول أن الفشل المالي يعبر عن الحالة التي تعاني فيها المؤسسة من صعوبات في التحكم في أصولها خدمة لأداء خصومها ، ما يضع إمكانيات تمويلها وكفاءة استخداماتها وأداء التزاماتها في موقف حرج يؤثر سلبا على قدرتها في الاستمرار في مزاولة نشاطها فضلا على تحقيق أهدافها¹.

ثانيا : أسباب الفشل المالي.

الفشل المالي هو انعكاس لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، فمثلا عدم اختيار هيكل التمويل المناسب قد يضع المؤسسة في مواجهة مخاطر الفشل ، أو إتباع سياسات تسعير عشوائية أو غيرها من الأسباب الداخلية ، وقد يكون للعوامل الخارجية جانب في حدوث الفشل المالي كالأزمات التي يمكن أن تضر بأداء الأسواق المالية وبالتالي التأثير على القيمة السوقية للمؤسسة ، إلا أنه " ورغم كثرة الأسباب التي تتداخل لتشتت في إيصال المؤسسة إلى حد الفشل فإن عدم كفاءة الإدارة هي السبب الرئيسي لذلك وقد تأكد ذلك من استطلاع قامت به إحدى الشركات الاستشارية وهي شركة Dun & Bradstreet حيث أشارت على التحليل الآتي كعوامل مسببة للفشل المالي وهي ":

- عدم كفاءة الإدارة ، ويمثل 93.1% من العوامل المسببة للفشل فهو أهم عامل.
- الإهمال، ويحتل نسبة 2% من عوامل الفشل.
- التزوير، وأعطيت له نسبة 1%.
- الكوارث ، والتي تحدث فجأة وهي تمثل نسبة 0.9% من مجموع العوامل المسببة للفشل.
- أسباب أخرى ، تشغل نسبة 3% .

¹ نسيلي جهيدة ، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص:53

يمكننا أن نرد الأسباب الداخلية للفشل المالي في عمومها إلى الأسباب التالية¹: فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة وتوزيعها النسبي بين الموارد الذاتية والموارد الخارجية.

فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي ، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة و خارجها ، و من ثم عدم قدرته على إدارة أموالها بنجاح.

فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية ، أو في حركتها داخل و خارج المؤسسة ، أو في توظيفها في توليفة أو مزيج يعظم ربحيتها و يقلل المخاطر التي تكتنفها.

فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام المتابعة و الرقابة المالية السليم الذي يمكن من معرفة مدى :

- تكلفة الموارد المقترضة من الخارج في إطار ربحية المؤسسة.
- تأكيد استقرار أسعار أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية و احتفاظ المساهمين بها و عدم تخلصها منها.

الفرع الثاني : النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

يتم تقديم النماذج الكمية وفق منهج تحليلي محدد كأسلوب يعتمد عليه في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي ، و هو قائم على عدة نماذج كمية تطورت حسب تعدد وجهات النظر التي سعت جميعها إلى إيجاد المزيج الأكثر دلالة من النسب المالية التي تخدم ذلك الهدف ، نحاول من خلال هذا المبحث تقديم منهج التنبؤ بالنماذج الكمية من خلال تقديم لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي و التعريف بتلك النماذج و عرض أكثرها شيوعاً.

تقديم لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي.

غالبا ما يتم ربط عملية التنبؤ في المؤسسة بحالات معينة مرتبطة بالنشاط التشغيلي" و التي منها التنبؤ بالمبيعات و التنبؤ بالأرباح و التنبؤ بالتكاليف، و هي جميعا بيانات مقدرة (متوقعة) و إن استعملت فيها مختلف الأساليب الإحصائية و الرياضية، كما هو الحال في إعداد الموازنات ، إلا أن التحليل المالي يُمكن من التنبؤ بالفشل المالي ، و ذلك للأسباب التالية:

- أن استقرار البيانات المالية من خلال المؤشرات المستعملة في طرق تقييم الأداء المالي يعطي دلالة كبيرة عن الاتجاه المستقبلي لوضع المؤسسة " فالباحث الائتماني (المحلل المالي) يستطيع أن يحدد مدى قابلية المؤسسة للتعثر و هل هناك قصور في الموارد خاصة رأس المال العامل ، أو أن هناك زيادة في الالتزامات اتجاه الغير و حقوق أصحاب المؤسسة لا تكفي لتغطيتها ، و أن المؤسسة ليس لديها

¹ - حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مرجع سابق ، ص:273.

احتياطات كافية لمواجهة أي خطر من أخطار التعثر في حالة تحققها ، و بصفة عامة هناك عدد من المؤشرات يمكن أن يستدل بها على أن المؤسسة تواجه خلا ما وإن هناك احتمالا لتعثرها".¹

- الظواهر التي تصاحب الاحتمالات المستقبلية لتعرض المؤسسة للفشل تعني حالة الضعف في الأداء التشغيلي بشكله العام، ولهذا فقد لاحظ الباحثون أن المراقبة دقيقة لبعض التغيرات التي تحدث في الوضع التشغيلي للمؤسسة والتي تنعكس على نتائج بعض العلاقات المالية يمكن أن تعطي تصورا عن حالة المؤسسة في المستقبل وتساعد على التنبؤ باحتمالات الفشل قبل وقوعه"².

بصفة عامة يمكننا القول بأن النسب المالية باعتبارها الأسلوب الأهم في تقييم الأداء المالي فهي نفسها تسهل لمستخدميها التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ، من خلال حصر المظاهر الأكثر دلالة على اتجاه تطور العناصر وبالتالي استنتاج شكل الأداء في المستقبل.

¹ حمزة محمود الزبيدي ، ، مرجع سابق ، ص:286

² حمزة محمود الزبيدي ، ، المرجع نفسه .

خلاصة

من خلال ماسبق يتضح لنا أن الوظيفة المالية هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى البحث على البحث عن الأموال بالكميات المناسبة ، والتكلفة الملائمة ن وفي الوقت المناسب ، والسهر على إنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة .

وتعتمد هذه الطريقة أساسا على التحليل المالي للقيام بنشاطها ، هذا الأخير يهتم بدراسة وتحليل احتياجات التمويل ودراسة الوضعية المالية من خلال الوثائق المحاسبية (خاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج) ، إلا أن هذه الوثائق غير كافية أو لا تسمح بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة ، لذا تطرقنا لدراسة وثيقة هامة ومفيدة في التحليل المالي والمتمثلة في جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تمكننا من كشف التغيرات على كل من الموارد والاستخدامات .

وبما أن المحاسبية لا تلي الرغبات المالية لذلك يتم إدخال التعديلات قصد الحصول على ميزانية تتوفر فيها الشروط المالية التي يطلق عليها اسم الميزانية المالية.

تمهيد

يتمثل موضوع دراستنا في هذا الفصل خو مؤسسة والتي تتمتع ONAB بشهرة ممتازة في مستويات السلامة، والحفاظ على الصحة العامة، والبيئة على حد سواء، مع استخدام أعلى مواصفات الجودة، أضف إلى ذلك إنخفاض تكاليف الإنتاج، نتيجة لتطبيق أحدث أساليب التشغيل بواسطة فريق عمل متجانس وملتزم

سنحاول في هذا الفصل تطبيق الدراسة النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة، حيث سنستله بالتحليل الكمي والنوعي ذو الميزة التقليدية الذي يعتمد على النسب المالية وأسلوب المقارنات من جهة، وتحليل إتجاه التغير من جهة أخرى، ثم نتبعه بدراسة تحليلية حديثة للبيانات المالية للشركة باستخدام أساليب رياضية وإحصائية، أضف إلى ذلك مجموعة من النسب التي تعرف بنسب السوق، ثم نختمها بعملية تقييم لأداء الشركة بواسطة المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة.

المطلب الأول : نبذة عن المؤسسة .

الوحدة UAB محل الدراسة هي مجمع تربية الدواجن للغرب GAO-ORAVIO والذي انشأ

بـ1998-1-19 برأس مال قدره 7.000.000.000 دج وارتفع إلى 703.000.000.000 دج مقرها مستغانم وتوظيف حاليا 144 عامل.

يقتصر عمل الوحدة على الإنتاج والبيع والمدرية تابعة للمؤسسة الأم ORAVIO المتواجدة بصلامندر، مستغانم وتعتبر السلطة المشرفة عليها كما أنها المسؤولة والمتحكمة بالأسعار وكذا المصدرة للأوامر في إنتاج منتج معين أو تغييره وهي مسؤولة عن سير الوحدة محل الدراسة ومعالجة أي طوارئ كما أنها تتحمل نتيجة السنة.

هذه الوحدة تنتمي الى الغرب وتضم سبع وحدات فرعية: وهران، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، تيارت، بشار، البيض وستة مراكز لتربية الدواجن بشكل شركات والتعامل يكون مع بعضها البعض وهذا لسد حاجاتها الضرورية والتبادل المشترك للمواد الأولية.

الديوان الوطني القومي يعتبر من الوحدات الاثني والثلاثين المورثة عن المعهد الاستعماري الموزعة عبر الوطن.

تم تأسيس هذه الوحدة سنة 1952 من طرف الشركة الاسبانية "makala" ورممت من طرف الديوان القومي لأغذية الأنعام بـ 1969-4-4 وهذا تحت اشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية ذات نشاط انتاجي لأغذية النعام مركزها الرئيسي الجزائر العاصمة.

مرت هذه المؤسسة بعدة تحولات نتيجة الاصلاحات الاقتصادية ذات رأس مال إجمالي قدر بـ7.000.000.000 دج حيث أصبحت مؤسسة ذات تسيير لا مركزي وسميت بـONAB حيث أدمجت فيها المؤسسات الثلاث ORAVIO و OREVI و ORAC حيث كانت هذه الشركات في حالة انهيار وإفلاس فقررت ONAB دمجهم ليصبحوا شركة ومنظمة واحدة تحت قيادتها حيث ساهمة برأس مال قدره 80 بالمائة والشركات الأخرى ساهمت بـ20% من رأس مال وهذا كله كان بتاريخ ماي 1998 وحولت:

- ORAVIO إلى GAO وتقع في ناحية الغرب
- OREVI إلى GAE وتقع ناحية الشرق
- ORAC حولت إلى GAC وتقع هذه الأخرى في الوسط

وكل هذه النواحي تتعامل مع المديرية المركزية (الشركة القابضة: ONAB)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

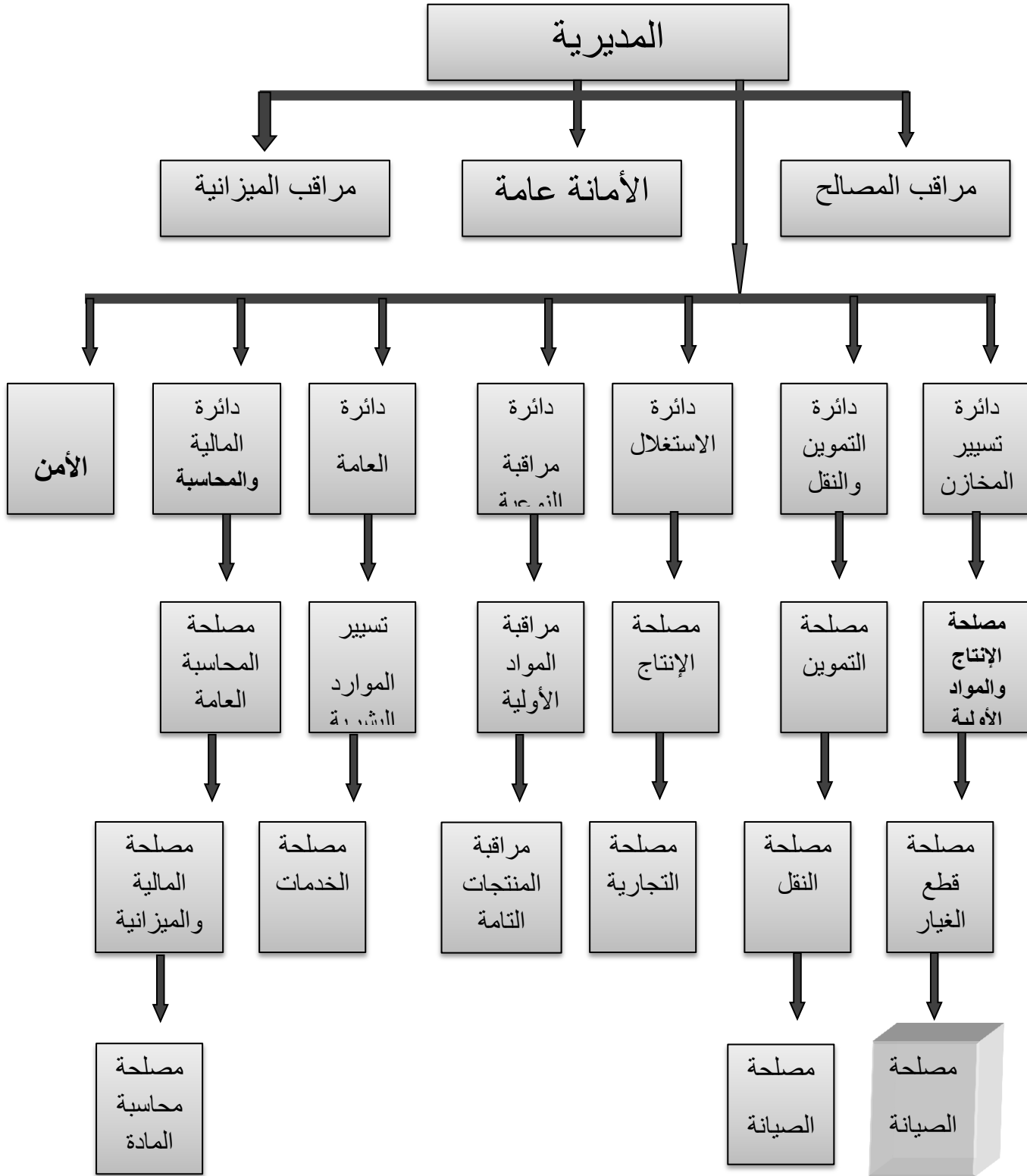
تعريف التنظيم: تعني كلمة التنظيم التجديد وهو يشكل الإطار الذي يجب أن تعمل المؤسسة ضمنه ويمكن تعيين الجهات المعنية به فيما يلي:

المدير العام والمساعدون: مهامهم وضع الأهداف والسياسات .

رؤساء الإدارة والمصالح: وظيفتهم تنحصر ضمن تطبيق تلك القرارات الخاصة بإنجاز الأهداف والسياسات المسطرة.

الهيكل التنظيمي: هو مخطط يمثل مجموعة هياكل المؤسسة الموجودة بين مختلف المصالح كما انه وسيلة للإعلام الداخلي لأنه يقوم بترتيب وضعية كل عامل في المؤسسة ويبين معظم المهام المؤداة من طرف المصالح والأشخاص فهو يلعب دورا هاما في المؤسسة ويمتاز بسرعة التنفيذ وبالبساطة والسهولة.

الهيكل الخاص بالوحدة: تحتوي المديرية العامة للوحدة على مراقب المصالح ومراقب الميزانية وأمانة المدير وتتكون هذه الأخيرة إلى ستة دوائر وتتفرع بدورها إلى مصالح كما هو مبين الهيكل الاتي:



الشكل (1-2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المصدر: وثائق المؤسسة

فروع المؤسسة :

دائرة تسيير المخازن: تحوي على مصلحتين هما:

أ- مصلحة الإنتاج التام والمواد الأولية:

مخازن المواد الأولية: تخزن في هذه الأخيرة جميع المواد التي تم شراؤها من طرف المؤسسة مثل: الذرى، القمح، الصوجا ... الخ وعند اقتراب نفاذ أو نفاذ هذه المواد تقوم مصلحة التخزين بإعداد طلب لشراء الكمية اللازمة وتقوم مصلحة التموين بشراء الكمية المطلوبة.

ملاحظة: لا يقل مخزون الأمان في هذه المؤسسة عن 1000 طن من الذرى و7000 طن من الصوجا .

مخازن المواد التامة: تخزن فيها المنتجات التامة المتمثلة في الأغذية للدواجن والأبقار وتقوم هذه المصلحة بإخراج المنتجات تامة الصنع بناء على طلب من المصلحة التجارية وهذا مع اعداد وصل الخروج وتسلم نسخة من لكل من مصلحة المحاسبة العامة ومحاسبة المواد ومصلحة التوزيع ومصلحة التخزين.

ب- مصلحة قطع الغيار: تقوم هذه المصلحة بتخزين قطع الغيار بمستحقات المؤسسة وعند الحاجة إليها ترسل إذن طلب إلى المصلحة التجارية.

- دائرة التموين والنقل: وتتفرع إلى ثلاث مصالح:

مصلحة التموين: ويقصد بها تغطية حاجات المؤسسة من المواد الأولية في حالة نقصها فيحضر طلب من رئيس المصلحة بشراء المادة اللازمة حيث يكون مقيدا هذا الطلب بالكمية والنوعية اللازمة من المادة المراد شراؤها.

مصلحة النقل: تتكلف هذه المصلحة بنقل المنتجات التامة إلى الزبائن في حين طلبوا ذلك ونقل المادة الأولية من الموردين.

مصلحة الصيانة: درها صيانة وسائل النقل والمحافظة عليها لاستخدامها أقصى مدة ممكنة.

- دائرة الاستغلال: تتكون من ثلاث مصالح وكل مصلحة مرتبطة بالأخرى:

مصلحة الإنتاج: تصنع في هذه المصلحة اغذية الانعام والدواجن حسب الكمية والنوعية المطلوبة من الزبائن. كما كان نقص في المادة الأولية قامت المصلحة بإرسال طلب لمصلحة تسيير المخازن تعتن عن نقصها لتلي هذه المصلحة الأخيرة طلبها وتسدد حاجاتها بشراؤها للمادة الأولية.

المصلحة التجارية:

وظيفتها بيع المنتجات التامة حيث تأخذ من الزبون الشيك وإذن طلب وتسلمه وصل السحب حيث يتوجه الزبون إلى مصلحة الإنتاج ويتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالزبون والنوع المراد شرائه مع الكمية و...

ثم بعدها يتوجه إلى مصلحة تسيير المخزون فتسلمه هذه الأخيرة وصل تسليم وإذن لإخراج المشتريات التي قام بشرائها ثم يعود الزبون إلى مصلحة التجارية ليسلمها وصل الإخراج وتعطيه بدورها الفتورة شرط أن تكون فيها كل المعلومات الخاصة بالمنتج المشتري وتقدم منها نسخة إلى المحاسبة العامة قصد تسجيلها.

مصلحة الصيانة: يتم فيها صيانة تجهيزات الانتاج والمحركات الكهربائية ... تقوم هذه المصلحة برفع تقارير شهرية إلى مصلحة المحاسبة تتضمن تكاليف الشراء لقطع الغيار وتكلفة اليد العاملة ومصاريف إدخال تغيرات على الآلات...

- دائرة مراقبة النوعية: مهمتها التأكد من جودة المواد الألية الداخلة للمؤسسة والمنتجات التامة أثناء عملية الإنتاج وبعدها

الإدارة العامة: تحتوي على قسم الشؤون الاجتماعية وعلى مصلحتين هما: تسيير الموارد البشرية ومصصلحة الخدمات أما وظيفتها فتتمثل في تسيير ملفات المستخدمين وتحضير سجلات الأجور والعلاوات والإنذارات وملفات التقاعد والضمان الاجتماعي وكذلك دفع الاشتراكات والمنح العائلية كما تقوم بتسجيل حوادث العمل والأمراض المهنية والعطل السنوية المستحقة.

- دائرة المالية والمحاسبة: تتكون من ثلاث مصالح وهي:

مصلحة المحاسبة العامة: تشمل أقسام ثلاث:

قسم الموردين: يتم على مستوى هذا القسم استقبال فواتير الشراء من قبل المصالح المعنية للوحدة مثل مصلحة التموين وتكون مصحوبة بإذن الطلب وإذن الاستلام وتراقب هذه الوثائق من طرف رئيس المصلحة وبعد التأكد منها يمضيها وتسجل في اليومية الخاصة بالمشتريات ثم تسلم من هذه الوثائق نسخ إلى مصلحة المالية والميزانية أين تسدد فيه قيمة المبالغ.

قسم الزبائن: ترسل نسخ الفواتير مرفقة بإذن الإخراج وإذن الاستلام إلى مصلحة المحاسبة العامة من طرف المصلحة التجارية أين يقوم المحاسب بمراقبتها وتسجيلها في اليومية بالزبون وفي آخر المطاف تسلك إلى مصلحة المالية والميزانية للتحصيل.

قسم الأجرة: تقوم مصلحة الموارد البشرية كل شهر بوضع مذكرة الأجور الخاصة بالعمال التي تحول من مصلحة المحاسبة العامة وتراجع من طرف المحاسب ثم تسجل على قسمين هما:

قسم خاص بالبنك: يستقبل شيكات الزبائن وتسجل في دفاتر الإيرادات والنفقات وتوجه إلى مصلحة التوزيع التي تقوم بتجميعه وبعد تسجيلها في دفتر النفقات والإيرادات وفي الأخير ترسل إلى البنك يكون هناك اتصال شهري بين المصلحة والبنك لاستخراج الكشف البنكي للمؤسسة لتأكد من صحة تسجيلاتها الدفترية.

قسم خاص بالصندوق: لا بد أن تحتوي على مبلغ احتياطي قدره 5000 دج وهذا لدفع أجور المتمرنين تسديد ثمن شراء الطوايع ويستعمل أيضا لشراء قطع الغيار التي لا يزيد سعرها عن 1500 دج ويجب ان تكون المديرية العامة على علم بالوضعية المالية أسبوعيا.

مصلحة محاسبة المادة: يقتصر عمل هذه الأخيرة حسب كلفة الشراء المادة الأولية وسعر التكلفة.

الأمن: من مهامه مراقبة المؤسسة والسهر على حماية الممتلكات العمومية من أي استهداف داخلي أو

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

التوازنات المالية هي التقابل القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة ، واستعمالاتها من جهة ثانية ، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها و كذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوثها .

المطلب الأول : تحليل القوائم المالية و إعداد الميزانية المالية المختصرة.

الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية.

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدر المالية للمؤسسة، و الأساس في هذه الدراسة استخدام مؤشرات التوازن الدالي التي تستعمل لتحديد لسطر الوقوع في حالة العسر أو الإفلاس، و لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الخزينة نلجأ إلى استخدام النسب المالية، و لتحليل تدفقات الخزينة نلجأ إلى نسب تدفقات النقدية التي تعتبر أساس لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

أولاً: جانب الأصول:

2016	2015	2014	الأصول
			أصول غير جارية
			فارق بين الاقتناء -المنتوج الايجابي أو السلبي
28 800.00	50 400.00		تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
123 270 180.00	123 270 180.00	123 270 180.00	أراضي
7 040 415.84	6 989 164.12	7 401 412.40	مباني
60 513 848.01	51 085 980.43	35 550 362.47	تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح إمتيازها
119 166 779.56	32 099 190.19	13 827 178.03	تثبيتات يجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
			سندات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
3 429 838.05	4 361 949.19	5 727 501.37	ضرائب مؤجلة على الأصل
313 449 861.46	217 856 863.93	185 776 634.27	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
56 175 739.15	61 101 753.37	67 007 003.51	محزونات و منتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة
1 174 210 747.42	943 510 194.17	798 740 913.10	الزبائن
144 233.36	142 560.48	92 176.98	المدينون الآخرون
96 076 621 50	74 296 731.29	52 850 997.68	الضرائب و ما شابهها
			حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة
			الموجودات و ما شابهها
			الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
2 747 293.86	1 541 028.07	6 811 997.68	الخبزينة
1 329 356 635.29	1 080 592 297.38	925 502 630.84	مجموع الأصول الجارية
1 642 806 496.75	1 298 449 131.31	1 111 279 265.11	المجموع العام للأصول

الجدول رقم (1-2): جانب أصول الميزانية لسنوات 2016-2015-2014

المصدر: من وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال تقييم جدول أصول الميزانية ما يلي:

- عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2016 مع سنة 2014 نلاحظ تزايد بقيمة 127673227,19 دج وهذا راجع إلى زيادة بعض عناصر الميزانية والتي تتمثل في التثبيتات .
- أما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ ارتفاعا قيمتها ب 403854004,45 دج ، وهذا راجع إلى زيادة الزبائن.

ثانياً: جانب الخصوم:

تمثل جانب الموارد من الميزانية وتنقسم إلى ثلاث أقسام وهي : رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية كما هو موضح في الجدول الآتي

2016	2015	2014	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات غير مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
21 003 435.40	26 397 345 79	153 486 054.67	النتيجة الصافية
	- 860 630.53	1 017 361.10	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد
1 039 287 091.44	819 767 247.54	599 192 190.97	
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
1 060 290 526.34	845 303 962.80	753 695 626.74	المجموع (1)
			الخصوم الغير الجارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب مؤجلة ومرصدة
			ديون أخرى غير جارية
18 051 779.23	22 957 527.35	24 902 179.86	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
18 051 779.23	22 957 527.35	24 902 179.86	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
547 935 267.12	415 829 900.06	322 639 844.08	موردون وحسابات ملحقة
1 088 190.02	4 916 048.74	1 181 145.72	ضرائب
15 440 733.54	9 441 592.36	8 860 467.81	ديون أخرى
			خزينة سلبية
564 464 190.68	430 187 541.16	332 681 125.51	مجموع الخصوم الجارية
1 642 806 496.75	1 298 449 131.31	1 111 279 265.11	المجموع العام للخصوم

الجدول رقم (2-2): جانب خصوم الميزانية لسنوات 2016-2015-2014

المصدر: من وثائق المؤسسة.

كما هو معلوم فإن خصوم المؤسسة هي عبارة عن الاستخدامات و مصادر التمويل التي اعتمدها المؤسسة لتمويل مواردها (الأصول) و يوجد نوعين منها الأموال الدائمة و الديون قصيرة الأجل، فخلال الفترة (2014-2016) تغيرت قيم هذه العناصر بالشكل التالي :

- جموع رؤوس الأموال الخاصة زاد بقيمة 306594899,6 دج
 - موع الخصوم غير الجارية لسنة 2016 تناقصت عن سنة 2014 وهذا راجع إلى زيادة الموردون و الحسابات الملحقة و تناقص خزينة الخصوم.
- ثالثا : عرض جدول حسابات النتائج .

2016	2015	2014	الأصول
526 322 084.50	551 241 949.80	543 969 987.50	رقم الأعمال
			تغيرات المحزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
			الإنتاج المثبت
19 049 074.59		19 049 074.59	إعانات الاستغلال
-19 049 074.59		-19 049 074.59	
526 322 084.50	551 241 949.80	544 326 651.50	إنتاج السنة المالية (1)
- 412 630 715.27	- 437 583 707.87	-422 937 467.14	المشتريات المستهلكة
- 9 747 163.64	- 8163 332.10	-7 705 829.74	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
- 422377 878.21	-445 747 039.97	-430 643 296.88	استهلاكات السنة المالية (2)
103 944 205.59	105 494 909.83	113 683 354.62	القيمة المضافة للاستغلال (3) = (2-1)
-65 056 135.27	-63 832 611.62	-86 608 014.62	أعباء المستخدمين
-6 312 028.43	-7 696 033.07	-8 512 010 74	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
32 575 040.89	33 966 265.14	38 563 329.26	إجمالي فائض الاستغلال (4)
2 255 704.17	1 677 686.65	2 465 566.68	المنتجات العملية الأخرى
-5 847 605.70	-6 112 874.15	-4 292 110.75	الأعباء العملية الأخرى
-7 180 441.63	-9 489 302.95	-7 469 928.26	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
9 488 351.25	7 090 151.86	124 917 448.31	استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات
31 292 048.98	27 031 926.55	154 184 305.74	النتيجة العملية (5)
			المنتجات المالية
-9 476 130.97			الاعباء المالية
-9 476 130.97			النتيجة المالية (6)
21 815 918.01	27 031 926.55	154 184 305.74	النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-812 482.61	-634 580.76	-698 251.07	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
538 066 139.92	579 058 862 90	678 366 893.46	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-517 062 704.52	-552 661 517.11	-524 880 838.79	مجموع أعباء الأنشطة العادية
21 003 435.40	26 397 345.79	153 486 054.67	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
			عناصر غير عادية منتجات يجب تبيانها
			عناصر غير عادية عباء يجب تبيانها
			النتيجة غير العادية (9)
21 003 435.40	26 397 345.79	153 486 054.97	صافي نتيجة السنة المالي (10)

الجدول رقم (2-3) جدول حسابات النتائج لسنوات 2016-2015-2014

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج تذبذب كبير في القيم المالية بحيث هناك إرتفاع متوسط في رقم الأعمال في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث أن المؤسسة رفعت من مبيعاتها السنوية وهذا ناتج عن الزيادة في الإنتاج السنوي في هذه السنة مقارنة بسنة 2014 ، أما بالنسبة بسنة 2016 فيلاحظ إنخفاض كبير في قيمة رقم الأعمال وهذا ناتج عن الإنخفاض الكبير في مستوى الإنتاج

ونلاحظ أيضا من الجدول إرتفاع في مشتريات المؤسسة المستهلكة خلال السنوات الثلاث ومقابلته إنخفاض مستمر للقينة المضافة

وكانت أعباء المؤسسة في ارتفاع مستمر ، وعرفت المؤسسة تباثا في معدل الضرائب والرسوم في 2014 و 2015 لترتفع بشكل كبير في سنة 2016 .

الفرع الثاني- إعداد الميزانية المالية المختصرة

لدراسة الخزينة لبد من إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014-2015-2016

الخصوم		الأصول	
753 695 626.74	رؤوس الأموال الخاصة	185 776 634.27	أصول غير جارية
24 902 179.86	خصوم غير جارية	925 502 630.84	أصول جارية
332 681 125.51	خصوم جارية		
1 111 279 265.11	المجموع	1 111 279 265.11	المجموع

الجدول رقم (2-4): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الخصوم		الأصول	
845 303 962.80	رؤوس الأموال الخاصة	217 856 863.93	أصول غير جارية
22 957 527.35	خصوم غير جارية	1 080 592 297.38	أصول جارية
430 187 541.16	خصوم جارية		
1 298 449 131.31	المجموع	1 298 449 131.31	المجموع

الجدول رقم (2-5): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الخصوم		الأصول	
1 060 290 526.34	رؤوس الأموال الخاصة	313 449 861.46	أصول غير جارية
18 051 779.23	خصوم غير جارية	1 329 356 635.29	أصول جارية
564 464 190.68	خصوم جارية		
1 642 806 496.75	المجموع	1 642 806 496.75	المجموع

الجدول رقم (2-6) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الميزانيات المختصرة نلاحظ ما يلي:

على مستوى الأصول:

أ- الأصول الثابتة:

- نلاحظ زيادة في قيمة الأصول الثابتة حيث ازدادت في سنة 2015 بنسبة 17.26 مقارنة مع سنة 2014 .
- أما في سنة 2016 استمرت الأصول الثابتة في الزيادة بنسبة 43. وهذا راجع الى زيادة الأراضي و القروض و الأصول الأخرى.

ب- الأصول الجارية:

نلاحظ زيادة في الأصول الجارية بنسبة 16.75 %، و هذا من سنة 2014 الى سنة 2015 كما استمرت هذه الزيادة إلى سنة 2016 بنسبة 23.02 % .

على مستوى الخصوم:

- أ- رؤوس الأموال: نلاحظ انخفاض مستمر في قيمة الأموال الخاصة و هذا ما يدل أن المؤسسة اعتمدت على الديون الخاصة قصيرة الأجل
- ب- الديون طويلة الأجل: هي في تزايد مستمر.
- ج- الديون قصيرة الأجل: هي في تزايد و هذا راجع إلى اعتماد المؤسسة ديون طويلة الأجل.

أولاً: تشخيص الهيكل المالي:

هذه النسب ترسم هيكل الميزانية في وقت معين و ذلك بمقارنة عنصرين من عناصر الأصول بأجمالي الأصول أو عنصر من عناصر الخصوم إلى إجمالي الخصوم.

نسب هيكل الأصول

و هي توضح طبيعة نشاط المؤسسة و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه ، إضافة إلى الوصول للوضع المثلى لتوزيع عناصر الأصول على مختلف المراكز.

النسبة	كيفية حسابها	2014	2015	2016
هيكل الأصول المالية	أصول ثابتة/ إجمالي الأصول	% 16.71	% 16.77	% 19.08
هيكل الأصول المتداولة	الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول	% 83.28	% 83.22	% 80.91

الجدول رقم (2-7) : يبين نسب هيكل الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ ارتفاع في مستوى الأصول الثابتة ، أما النسب المتعلقة بالأصول المتداولة فنلاحظ انخفاضها خلال السنوات الثلاث م ذلك بسبب انخفاض قيمة الأشغال قيد التنفيذ ، وعموما فالقيم المحققة تأخذ حصة الأسد من الأصول و تتمثل في حقوق المؤسسة لدى الغير و هذا مؤشرا غير جيد للمؤسسة إذ أن فترة تحصيل الحقوق أكبر من فترة تسديد الديون .

ثانياً : نسب هيكل الخصوم

هي نسب تعبر عن الوضعية المثلى باستعمال الأموال المستثمرة ، بمعنى السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة ، و ندرجها في الجدول التالي.

النسبة	كيفية حسابها	2014	2015	2016
هيكل الأموال الدائمة	الأموال الدائمة / مجموع الخصوم	% 2.24	% 1.77	% 1.09
هيكل الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم	% 67.82	% 65.10	% 64.54

الجدول رقم (2-8) : يبين نسب هيكل الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني حساب مؤشرات التوازن المالي.

لتحليل التوازنات المالية في المؤسسة نعتد على ثلاث مستويات هي:

- رأس المال العامل
- الاحتياج لرأس المال العامل
- الخزينة

الفرع الأول: التوازن الدائم رأس المال العامل.

رأس المال العامل مؤشر مهم لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل أم لا تحققه، وله أربعة أنواع أساسية:

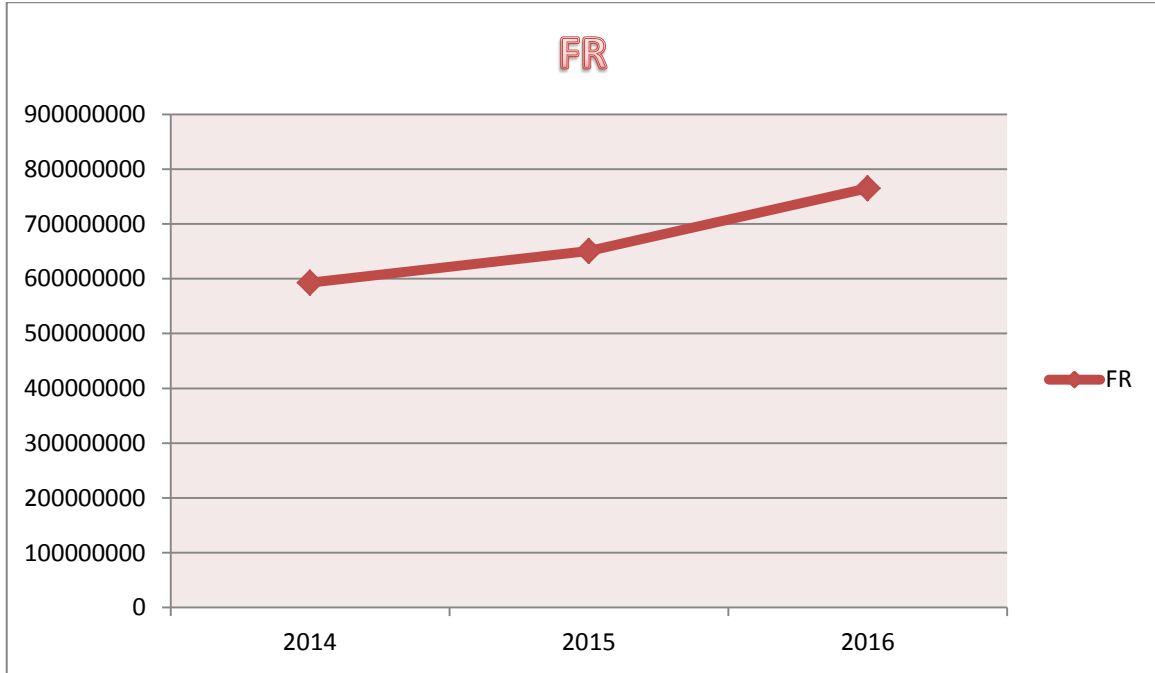
1- رأس المال العامل FR يحسب رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$FR = (\text{رؤوس الأموال الخاصة} + \text{خصوم غير جارية}) - (\text{الأصول غير جارية})$$

2016	2015	2014	البيان
1 060 290 526.34	845 303 962.80	753 695 626.74	رؤوس الأموال الخاصة
18 051 779.23	22 957 527.35	24 902 179.86	+ خصوم غير جارية
313 449 861.46	217 856 863.93	185 776 634.27	- أصول غير جارية
764892444,11	650404626,22	592821172,33	FR

الجدول رقم (2-9): يوضح تطور رأس المال العامل FR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم (2-2) : تطور رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 – 2016

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (9-2)

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9-2) أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2014 قدر بـ 592 821 172.33 ، وارتفع رأس المال العامل 2015 واستمر ارتفاعه في سنة 2016 إلى 764892444,11 أي حقق معدل نمو جيد بالسنوات الماضية.

رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة أي $FR < 0$ يدل على أن رؤوس الأموال والخصوم غير جارية (الأموال الدائمة) غطت الأصول غير جارية وكانت النتيجة الصافية ربح ، وهذا يعني أن المؤسسة خلال هذه السنوات حققت توازن مالي على المدى الطويل، حيث استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة ، كما تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية الطويلة الأجل وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، و بالتالي يمكن القول أن المؤسسة تخلصت من حالة العسر المالي تماما.

الفرع الثاني: الاحتياج لرأس المال العامل BFR

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال و الديون قصيرة الأجل فينشأ خلل في تمويل الأصول المتداولة و يعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة ماعدا السلفات المصرفية فإذا كان الفرق موجبا يعني أن هناك خلل تتم تغطيته بالموارد الدائمة أي دورة الاستثمار و يتم حسابه كمالي:

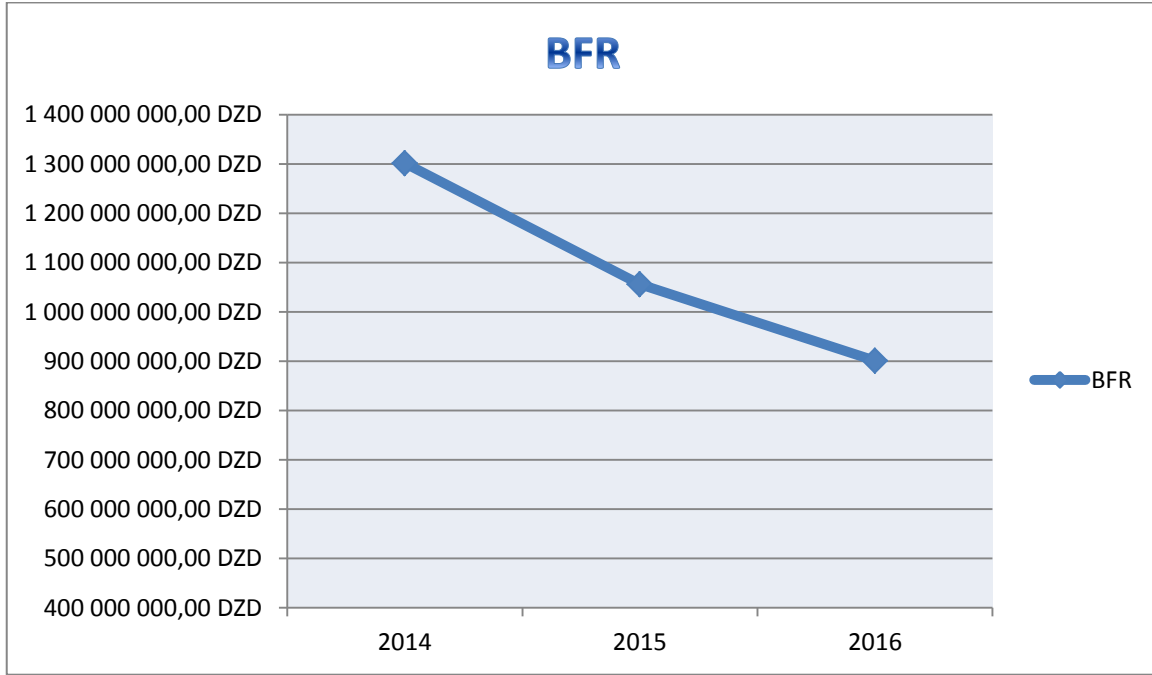
$$BFR = (\text{مجموع الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{مجموع الخصوم} - \text{خزينة الخصوم}).$$

و نبين ذلك في الجدول التالي:

البيان	2014	2015	2016
مجموع الأصول الجارية	1 329 356 635.29	1 080 592 297.38	925 502 630.84
أموال الخزينة (القيم الجاهزة)	2 747 293.86	1 541 028.07	6 811 997.68
مجموع الأصول الجارية - أموال الخزينة)	1326609341,43	1079051269,31	918690633,16
مجموع الخصوم الجارية	18 051 779.23	22 957 527.35	24 902 179.86
خزينة الخصوم (سلفات بمصرفية)	/	/	/
(مجموع الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)	18 051 779.23	22 957 527.35	24 902 179.86
BFR	1301707161,57	1056093741,96	900638853,93

الجدول رقم (2-10): تطور الاحتياج لرأس المال العامل BFR خلال 204-2015-2016.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم (2-3): تطور احتياجات رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 – 2016

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2-10)

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة عانت احتياج في رأس المال العامل في سنة 2014 قدره 1301707161,57 ، كما نلاحظ سنة 2015 أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل موجب قدر ب 1056093741,96 ، أما سنة 2016 انخفض BFR إلى 900638853,93 .

التفسير:

يعود السبب انخفاض في احتياج لرأس المال العامل سنة 2015 و 2016 إلى :

- انخفاض المحزونات
- ارتفاع حساب المدينون الآخرون
- ارتفاع أموال الخزينة بمعدل

و بالتالي يمكن القول بأن المؤسسة استطاعت التحكم في ديونها و تتفاوض مع العملاء من أجل منح أجال طويلة لذلك ولد فائض.

الفرع الثالث: تحليل الخزينة

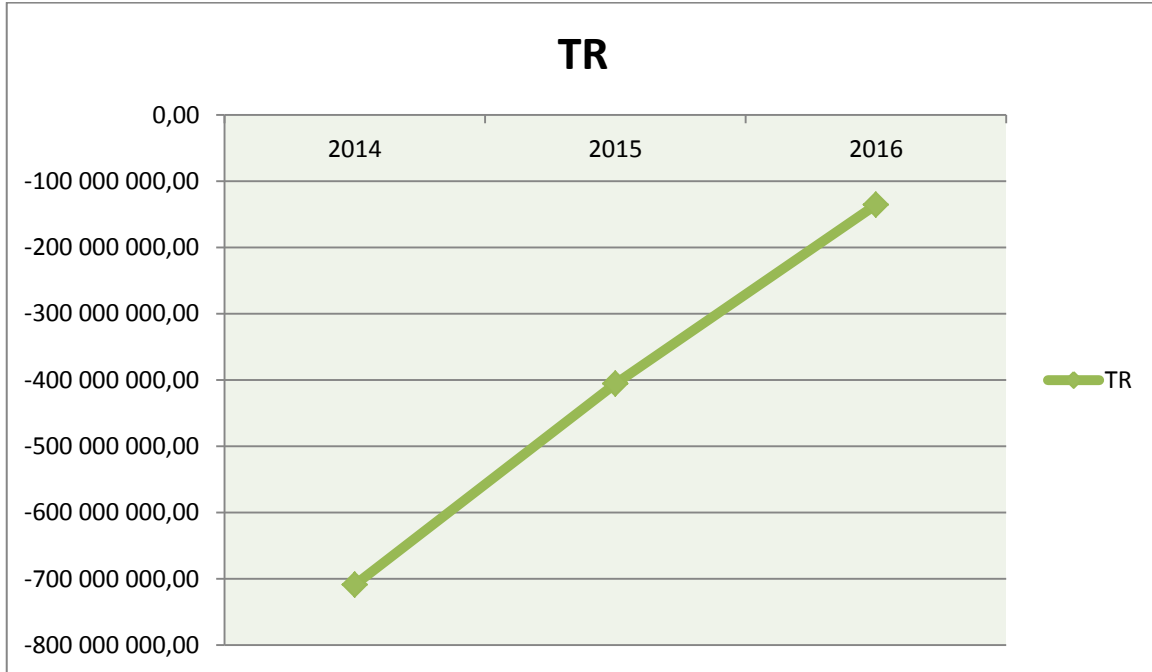
الخبزينة هي الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي FR و احتياج رأس المال العامل BFR ، وهي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل ، و الجدول التالي يوضح تغيرات الخزينة خلال فترة الدراسة :

الخبزينة = رأس المال العامل - الاحتياج لرأس المال العامل ← $TR = FR - BFR$

2016	2015	2014	البيان
764892444,11	650404626,22	592821172,33	FR
900638853,93	1056093741,96	1301707161,57	BFR
-135746409,82	-405689115,74	-708885989,24	TR

الجدول رقم (11-2): تطور الخزينة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة



الشكل رقم (4-2) : تطور الخزينة ما بين 2014 – 2016

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (11-2)

التعليق على النتائج :

يعود السبب في ارتفاع و انخفاض الخزينة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل FR والخزينة TR وعكسية بين احتياج لرأس المال العامل BFR و الخزينة TR ، و بالتالي يفسر وجود الخزينة سالبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة، بأن المؤسسة لم تستطع تغطية الاحتياج في رأس المال العامل .

المطلب الثالث : تقييم السياسة التمويلية ومردودية للمؤسسة

الفرع الأول : تقييم السياسة التمويلية للمؤسسة

نسبة الإقراض:

نلاحظ من خلال دراستنا إن المؤسسة إعتمدت المؤسسة في تمويل أصولها على أموال الغير ، حيث كانت نسب عالية في السنوات الثلاثة، وهذا راجع إلى إنخفاض في الأصول بسبب تنازل ، وإرتفاع في الديون بسبب حصول المؤسسة على مخطط مشاريع وشروعها في عملية الإنجاز مما ترتب عنها إقتناء مواد ولوازم وبعض المصاريف على الحساب وواصلت في الإنخفاض إلى وهذا يدل على أن المؤسسة تخفض في نسبة إعتمادها على أموال الغير في تمويل أصولها.

نسبة التمويل الخاص:

يتبين لنا أن المؤسسة حققت نسبة عالية في التمويل الخاص في سنة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة إستطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، ثم إنخفضت في سنة 2015 وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بإقتناء معدات وأدوات للشروعها في عملية الإنجاز وهذا ما أدى إلى زيادة الأصول الثابتة، ثم أعادت الإرتفاع بنسبة قليلة إلى سنة 2016 هذا راجع إلى أن النتيجة الصافية موجبة وهذا أدى إرتفاع أموالها الخاصة.

ثانيا : نسب المديونية

نسبة المديونية الكاملة:

تشير هذه النسبة إلى أن هذه النسبة خلال ثلاث السنوات عالية جدا وهذا تشير إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموال الغير في تمويل نشاطها، وهذا راجع إلى إرتفاع في الديون وإنخفاض الأموال الخاصة لأن المؤسسة في هذه الفترة ترغب في تجديد أصولها والحصول على مشاريع وهذا ما أدى إلى إرتفاع متواصل في الديون في سنة 2014 و 2015 و 2016

نسبة الإستقلالية:

تشير هذه النسبة إلى أن إعتماذ المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية إحتياجاتها المالية ضعيف ا في السنوات بسبب تحقيق نتيجة سالبة وإرتفاع في الديون وهذا راجع إلى أن المؤسسة في هذه الفترة كانت لديها إحتياجات كبيرة تمثلت في شراء المواد واللوزم والمعدات اللازمة للنشاط المؤسسة .

الفرع الثاني : تقييم مردودية المؤسسة

نلاحظ من خلال الوثائق المقدمة من المؤسسة أن المؤسسة لم تحقق مردودية إقتصادية خلال السنتين 2014 و 2015 وهذا راجع إلى الخسائر المحققة في نتيجة الإستغلال بسبب إرتفاع المصاريف في هذه الفترة، وفي سنة 2016 حققت أرباح مما رفع معدل المردودية الإقتصادية وهذا بسبب الرفع في الإنتاجية .

ونلاحظ أيضا تدهور في المردودية المالية في السنتين 2012 و 2013 بنسب سالبة وهذا راجع إلى الخسائر التي حققتها المؤسسة ، يظهر هذا من خلال ارتفاع التكاليف أما في سنة 2016 نلاحظ إرتفاع المردودية راجع إلى النتائج الإيجابية المحققة خلال الدورة بعد الإعانات التي منحها الجهة الوصية للمؤسسة أي أن الأموال الخاصة ساهمت في تكوين النتيجة الصافية .

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل لأهم النسب و المؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عملية رقابية بعدية و هي مجموعة الطرق و الأساليب الكمية التي يعتمد عليها المحلل المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ، و هي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف و القوة و كشف الانحرافات و محاولة علاجها ، و تساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ، و لتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى كل المؤشرات المالية و هي مؤشرات التوازن المالي و نسب السيولة والنشاط وكذلك نسب الربحية والمردودية و في الأخير نسب النمو والرفع.

وفي هذا الفصل دراستنا تصب حول تقييم الأداء المالي لمؤسسة ONAB من أجل معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف ، حيث تم التوصل إلى أن المؤسسة لها القدرة على التمويل الذاتي ، هذا قد ساهم في احتياجات رأس المال العامل ، في حين أنها غير مستقلة ماليا ، وهي قادرة على تسديد ديونها الطويلة الأجل.

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث اتضح لنا أن التحليل المالي هو عام وواسع ومتعدد التعاريف فهو يختلف في تعريفه باختلاف الاقتصاديين والمحللين ومستعمليه وهذا راجع الى أهميته ودوره في كل مؤسسة صناعية كانت أو تجارية وحتى خدماتية هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى تبين لنا أن التحليل المالي هو أداة فعالة في يد الإدارة المالية لمعرفة طرق وآليات تسيير المؤسسة بطريقة فعالة من خلال دراستنا وتفحصنا للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة اتضح أن العلاقة بين هذين العنصرين هي علاقة تكامل فللوقوف على الحالة المالية المفصلة للمؤسسة لابد للمحلل المالي الاعتماد على أدوات التحليل المالي للمساعدة في تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وذلك عن طريق حساب أهم التوازنات المالية المتمثلة في رأس المال العامل بأنواعه ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ، من خلال هذه الأدوات المهمة يمكن الوقوف على أحد الأدوار الأساسية للتحليل المالي في أي مؤسسة لذا فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل و الأدوات لتحقيق الأهداف و الغايات في تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك في الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأيضا في اكتشاف الفرص والتحديات التي تواجه منشأة الأعمال عن طريق تقييم الأداء المالي لها من خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن للمحلل المالي التنبؤ لمستقبل المؤسسة وتعادي ظاهرة الفشل المالي باعتبار أخطر الظواهر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية بالإخلاق والتصفية ،وتتم عملية التنبؤ بالفل المالي عن طريق معرفة أسباب أوجه ومراحله ، وحتى يتمكن المحلل المالي من التوفيق في عملية التنبؤ لا بد له من الاعتماد على بعض النماذج لكمية والعملية التي وضعها الباحثون والمحللون الماليون

وعلى ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية للأداء نقول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف زاوية النظر إليه وباختلاف وجهة نظر الباحثين في هذا المفهوم ،كل حسب تخصصه ، فينظر الزبائن إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة ، وينظر المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم ، وتنظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي ، وينظر المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والكفاءة في المؤسسة هي قدرتها على تحقيق النتائج بأدنى تكاليف والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ لأهداف المسطرة .

ومن خلال هذا العرض يمكن الحكم على الفرضيات المقدمة

► **الفرضية الأولى:** تم اثبات صحتها حيث أن التسيير الجيد للمؤسسة مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدام التحليل المالي كوسيلة لتحقيق أهداف و تطلعات المؤسسة المتمثلة في البقاء و الاستمرارية.

► **الفرضية الثانية:** تم اثبات صحتها لأن القيام بتحليل الهيكلية المالية للمؤسسة بهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من أجل تمويل المؤسسة دون وقوع المؤسسة في حالة العجز المالي أو اختلال التوازن.

► **الفرضية الثالثة:** تم اثبات صحتها فالهدف من تحليل مردودية المؤسسة هو قياس مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج وذلك عن طريق تقييم الأداء المالي لأنه لا يمكن الكم على مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة دون القيام بعملية تقييم الأداء المالي. وهذه الأخيرة تعتبر وسيلة لاختبار مدى نجاعة السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة الاقتصادية وتعطي فرصة للمحلل المالي لأن يقوم بعملية التنبؤ بالفشل المحتمل في تلك السياسة وبالتالي الأداء المالي للمؤسسة .

وبصفة عامة لا يمكن اختصار مكانة التحليل وأهميته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في الوقوف على حالة التوازن المالي باستعمال رؤوس الأموال العاملة والنسب ،فهذه التقنيات لا تكفي في عملية التشخيص ،لذا من الضروري تدعيم هذا التشخيص بعملية تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي عن طريق استعمال النماذج الكمية التي تعتبر من الوسائل المستحدثة والتي أثبتت فعاليتها في إبراز مواطن الاختلال في سياسة المؤسسة واستعمال هذه الأدوات المعاصرة التي تعتبر من التوصيات التي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار غير أن عرضها في شكلها النظري دون التعمق فيها من خلال دراسة تطبيقية وميدانية وتحليل النتائج المتوصل إليها مما يفيد في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفي الأخير ارتأينا إدراج بعض النتائج و التوصيات في النقاط التالية :

النتائج :

- التحليل المالي هو مؤشر هام يبين لنا مدى فعالية وكفاءة الأداء المالي في المؤسسة.
- للتحليل المالي أهمية في المؤسسة و ذلك لقيامه بتحديد الوضعية المالية و إكتشاف الانحرافات المرتبطة بالأداء و تصحيحها في الوقت المحدد و الملائم.
- تعتمد الادارة المالية على التحليل المالي لمعرفة طرق و آليات تسيير المؤسسة بطريقة فعالة.
- إستعمال المؤسسة لطرق تقليدية في التنبؤ مما يؤثر على السياسة المالية للمؤسسة.

التوصيات :

- الاطلاع على البرامج العلاجية لحالات الفشل المالي للاستعداد له.
- وجب حصر نقاط الضعف في المؤسسة و إكتشافها مبكرا لمحاولة تفاديها أو التقليل منها.
- القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية و في كل وظيفة على حدى لتحقيق الأداء الأمثل.
- وجب الاطلاع على الطرق و التقنيات المستحدثة و التي تتعلق بالنماذج الكمية للتنبؤ استعدادا لأي ظرف طارئ يؤدي الى ضعف مردودية المؤسسة.

آفاق البحث:

نأمل أننا قد أحطنا ولو بجزء بسيط بهذا الموضوع الذي يتميز بحساسية، ونقترح من خلاله على الطلبة المقبلين على إعداد الدراسات والبحوث التطرق الى دراسة تفصيلية على مدى مساهمة التحليل المالي في الحد من الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع :

الكتب :

- 1.-إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ، التسيير المالي "الإدارة المالية" ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2006
- 2.باية عبد الحلیم علي ، ياسر الكران، موسى مطرود و توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الضياء للنشر و التوزيع 2000.
3. بوتین محمد المحاسبة العامة للمؤسسة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية 1998.
4. بولحيلة عبد الكريم العجز المالي و مشكل التمويل للمؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية
5. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد ...لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003.2004 ،
6. حبو هشام، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي، القاهرة مكتبة عين الشمس 1980.
7. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص:234.
8. حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مرجع سابق ، ص:273.
9. دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي الجزائر، دار المحمدية العامة ، الجزء الأول، 1998
10. دادي عدون ناصر و فتحي نجيب، دراسات الحالات المالية الجزائر دار الآفاق
11. زكي رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار الضياء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الرابعة 1996.
12. شاوش عبد السلام إعداد و تقديم المشروعات الجديدة ، القاهرة، مكتبة عين القدس، الطبعة 1 ، 1996
13. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2 2014 ،
14. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق ،دار الميسرة ،عمان ، الطبعة الثانية ، 2006 ،
15. العمار وليد، أساسيات في الإدارة المالية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع القاهرة 1997
16. غساني وليد عثمان، التمويل الإداري دار المريخ، الرياض 1992.
17. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007

18. محمد عبد الهادي ، الإدارة دار و مكتبة الحامد للنشر عمان 1991.
19. محمد محمود يوسف، البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر
2006

الرسائل الجامعية:

1. شكير زطاس / تحليل التوازن لمالي و المر دودية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية 1999
2. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم) دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002
3. نسيلي جهيدة ، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص:53